E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2
31 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقييم الشامل للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٤	٤
أولا - التقييم العالمي	٥ -٣٦	٥
ألف - التنمية المستدامة في السنوات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٥ -٨	٥
باء - النمو الاقتصادي	٩ -١٣	٦
١ - الأداء الاقتصادي	٩ -١٠	٦
٢ - استخدام الطاقة والمواد	١١-١٢	٧
٣ - تمويل التنمية	١٣	٧
جيم - التنمية الاجتماعية	١٤-٢٠	٧
١ - القوى المحركة الديمغرافية	١٥	٨
٢ - الصحة	١٦-١٧	٨
٣ - مياه الشرب والمرافق الصحية	١٨	٨
٤ - التعليم	١٩	٩
٥ - الفقر	٢٠	٩

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
دال -	الاستدامة البيئية	٣٦-٢١	٩
١ -	آثار استخدام الطاقة	٢٣-٢٢	١٠
٢ -	المياه العذبة	٢٦-٢٤	١٠
٣ -	نوعية التربة وإنتاج الأغذية	٢٩-٢٧	١١
٤ -	الغطاء الحرجي	٣١-٣٠	١٢
٥ -	البيئة البحرية ومصائد الأسماك	٣٣-٣٢	١٢
٦ -	التنوع البيولوجي	٣٤	١٣
٧ -	النفايات والمواد الخطرة	٣٦-٣٥	١٣
ثانيا -	تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١١٦-٣٧	١٤
ألف -	وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة	٤٤-٣٩	١٤
باء -	المؤتمرات العالمية	٤٥	١٦
جيم -	التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة	٥١-٤٦	١٧
دال -	أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة	٥٤-٥٢	١٨
هاء -	إدارة الموارد الطبيعية	٧٨-٥٥	١٩
١ -	الغلاف الجوي	٥٨-٥٥	١٩
٢ -	الأراضي	٦٥-٥٩	٢٠
٣ -	المياه العذبة	٧٠-٦٦	٢٢
٤ -	المحيطات والبحار	٧٤-٧١	٢٣
٥ -	التنوع البيولوجي	٧٨-٧٥	٢٤
واو -	التصدي للمخاطر المتصلة بالنفايات والمواد الخطرة	٨١-٧٩	٢٥
زاي -	دور الحكومات والمجموعات الرئيسية	٩٦-٨٢	٢٦
١ -	الحكومات	٨٤-٨٣	٢٦
٢ -	البرلمانات	٨٥	٢٧
٣ -	المنظمات الدولية	٨٨-٨٦	٢٧
٤ -	القطاع الخاص	٩٢-٨٩	٢٧
٥ -	المجموعات الرئيسية الأخرى	٩٦-٩٣	٢٩
حاء -	وسائل التنفيذ	١١٦-٩٧	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
١ - تمويل التنمية المستدامة	٩٨ -١٠٤	٣٠
٢ - نقل التكنولوجيا	١٠٥-١٠٧	٣١
٣ - بناء القدرات	١٠٨-١٠٩	٣٢
٤ - المعلومات اللازمة لصنع القرار	١١٠-١١٦	٣٣
ثالثا - التحديات والأولويات في المستقبل	١١٧-١٣٨	٣٥
رابعا - الإطار المؤسسي ودور لجنة التنمية المستدامة بعد عام ١٩٩٧	١٣٩-١٤٧	٤٠
ألف - الإطار المؤسسي	١٣٩-١٤٠	٤٠
باء - برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة	١٤١-١٤٧	٤١

مقدمـــة

١ - أعد هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، ليقدم إلى الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة التي ستكرس للأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويأخذ التقرير في الاعتبار أيضا الأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية العامة ١٨١/٥١ المتعلق بالدورة الاستثنائية.

٢ - ويتضمن هذا التقرير تقييما شاملا للحالة الراهنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللاستدامة البيئية، يليه تقييم للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يركز على الانجازات الرئيسية والتوقعات التي لم تتحقق. ويحاول أيضا الوقوف على التحديات والأولويات الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من نتائج المؤتمر في الفترة اللاحقة لاستعراض عام ١٩٩٧. بما في ذلك دور لجنة التنمية المستدامة في المستقبل. ويأخذ هيكل التقرير في الاعتبار العناصر الرئيسية الثلاثة المترابطة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

٣ - ولا يحلل التقرير التقدم أو عدم التقدم في تنفيذ كل فصل من فصول جدول أعمال القرن ٢١. كما أنه لا يصف جميع الأنشطة ذات الصلة أو التغييرات في السياسة العامة التي اضطلع بها كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الصعيد الدولي، والإقليمي، والوطني، أو من جانب المجموعات الرئيسية. ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا بشأن هذه الإجراءات في إضافات هذا التقرير (E/CN.17/1997/2/Add.1 إلى Add.30) وكذلك في الوثيقة E/CN.17/1997/5 التي تقيم التقدم المحرز على الصعيد الوطني استنادا إلى المعلومات الواردة في "النبذات القطرية" التي أعدت بالتعاون مع الحكومات المعنية.

٤ - ويستند عدد من الاستنتاجات المقدمة في هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في تقارير أخرى أعدت للاستعراض الذي سيجري في عام ١٩٩٧، وبخاصة التقارير المتعلقة بالاتجاهات الحاسمة في التنمية المستدامة (E/CN.17/1997/3)، ونتائج التقييم الشامل للمياه العذبة (E/CN.17/1997/9)، وبالأنشطة التي تشكل خطرا رئيسيا على التنمية (E/CN.17/1997/4). وزيادة عن ذلك، أخذت في الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، نتائج المؤتمرات الدولية الأخرى المعقودة مؤخرا، وكذلك دراسات وتقارير رئيسية أخرى عالجت مسائل متصلة بالتنمية المستدامة وبتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

أولا - التقييم العالمي

ألف - التنمية المستدامة في السنوات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٥ - في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، اعتمدت الحكومات جدول أعمال القرن ٢١ - برنامج عمل من أجل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم[١]، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢]، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة[٣] ويمكن أن يُنظر الى التنمية المستدامة على أنها التحقيق التدريجي والمتوازن للتنمية الاقتصادية المستمرة، وتحسين العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وبناء على ذلك، يؤكد جدول أعمال القرن ٢١ أهمية وضع سياسات متكاملة، ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات بما في ذلك مشاركة المرأة بصورة كاملة، وبناء القدرات المؤسسية، والشراكات العالمية التي تشمل كثيرا من أصحاب المصالح.

٦ - وجوهر التنمية المستدامة التغيير بمعنى تغيير في المسارات الإنمائية، وتغيير في أنماط الانتاج والاستهلاك يحدد كيف تلبى احتياجات الناس - أو هي متطلباتهم في كثير من الأحيان - وكيف تسهم هذه الاحتياجات بدورها في التنمية - أو تعرقلها. ومن الواضح أنه يجب أن يتاح لجميع البلدان فرصة تحقيق النمو الاقتصادي بغية تلبية احتياجاتها الأساسية. ولكن كيفية النمو هامة بقدر كميته فهل هو يعزز العادلة؟ وهل يسهم في تلبية احتياجات البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالغذاء، والرعاية الصحية، والمياه المأمونة، والمأوى، والتعليم؟ وهل تنشأ عنه بيئة مفضية إلى حياة صحية ومنتجة، مثلما تمت الدعوة الى ذلك في المبدأ ١ من إعلان ريو؟ وهل يتبع نهجا تحوطيا إزاء استغلال النظم الإيكولوجية للكوكب؟ فالتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة عناصر متداعمة في التنمية المستدامة. والأهمية التي تولى لكل واحد من هذه العناصر قد تختلف من بلد إلى آخر.

٧ - وقد جاءت سلسلة المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات اللاحقة للمؤتمر لتجسد جميعها المبادئ والأهداف الأساسية لجدول أعمال القرن ٢١. وما نشأ عن هذه المؤتمرات من تحليل وخطط عمل أمور أساسية لفهم التنمية المستدامة وتحقيقها في نهاية المطاف.

٨ - كما اتسمت السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية بنزعة "العولمة" المتسارعة التي تعني زيادة التفاعل بين البلدان في مجالات التجارة العالمية، ونمو الاستثمار المباشر الأجنبي وأسواق رأس المال. وحفز عملية العولمة التقدم التكنولوجي الحاصل في مجالي النقل والاتصالات، وسرعة تحرير التدفقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال ورفع الضوابط التنظيمية عنها على الصعيدين الوطني والدولي. وما انفكت الديمقراطية تنتشر وتزداد توطدا في البلدان التي لم تشهد إقامة أشكال من الحكم الديمقراطي إلا مؤخرا. وأتاحت نهاية الحرب الباردة إجراء تخفيض شامل في النفقات العسكرية

كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن الاهتمام بالتثبيت المالي في كثير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أدى الى شيء من التقلص في شبكات الضمان الاجتماعي والركود، إن لم يكن إلى تخفيضات مباشرة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت ذاته، أدت النزاعات الإقليمية، والمنازعات داخل المجتمعات المحلية، والحرب الأهلية الى مأساة رهيبة حاقت بملايين من الناس وفي ذلك نقيض التنمية المستدامة بعينه.

باء - النمو الاقتصادي

١ - الأداء الاقتصادي

٩ - بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية أثناء الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ قرابة ٥,٣ في المائة سنويا بالمقارنة بـ ٣,١ في المائة أثناء الثمانينات و ٤,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢. وأتاح هذا التسارع في نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن ٣ في المائة سنويا أثناء السنوات الأربع الماضية؛ وزيادة عن ذلك، اتسع نطاق النمو تدريجيا إذ ارتفع، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، عدد البلدان التي تشهد زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٥٥ بلدا في المتوسط (ويشمل ذلك زهاء ٨٣ في المائة من سكان البلدان النامية) الى ٧٥ بلدا في عام ١٩٩٦ (وهو ما يمثل ٩٦ في المائة من السكان). ولكن ذلك لم يشمل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا حيث استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض أو الركود خلال عام ١٩٩٥. ويدل التوزيع غير المتساوي للدخل داخل البلدان على أن ما يزيد عن ١,٥ بليون شخص في جميع أنحاء العالم لم ينالوا نصيبهم من النمو الاقتصادي بل شهدوا انخفاضا في نصيب الفرد من الدخل في التسعينات.

١٠ - وكان هذا التحسن في أداء النمو ناجما عن السياسات الوطنية الناجحة أكثر منه عن الظروف الخارجية. وكان نمو الناتج العالمي أبطأ بكثير أثناء النصف الأول من التسعينات بالمقارنة بعقد الثمانينات. ونتيجة لذلك، جاء نمو التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ بطيئا نسبيا واستمرت المعدلات الحقيقية للتبادل التجاري للسلع الأساسية في الانخفاض الذي بدأ في عام ١٩٨٩. وأخذت هذه الاتجاهات مجرى معاكسا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ إذ استعاد الناتج العالمي نموه المطرد. وكانت زيادة أحجام صادرات البلدان النامية أسرع من زيادة التجارة العالمية على امتداد التسعينات، فبلغت متوسطا يناهز ١٢ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦. وكان نمو حجم الصادرات كبيرا بصورة غير عادية في أمريكا اللاتينية، وجنوب وشرق آسيا، والصين. واعتبر تعزيز الترتيبات التجارية الإقليمية من العوامل الهامة لتفسير أداء نمو صادرات البلدان النامية وكذلك استمرار نفاذها إلى أسواق السلع المصنعة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وإلى جانب أداء الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في البلدان النامية والصين، نمت كذلك القيمة المضافة من الصناعة، مما جعل حصتها في المجاميع العالمية ترتفع من زهاء ١٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى زهاء ١٨ في المائة في عام ١٩٩٥.

٢ - استخدام الطاقة والمواد

١١ - يتوقف النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على استخدام الطاقة. وقد ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بشكل مطرد وبحلول عام ١٩٩٣ كان يفوق مستواه في عام ١٩٧٣ بنسبة ٤٠ في المائة. والطلب العالمي على الطاقة مستمر في الارتفاع بغية تلبية احتياجات سكان العالم الآخذ عددهم في الازدياد. وسيستمر نمو الطلب الفردي على الطاقة لأن الزيادة في نصيب الفرد من الطاقة ترتبط بنمو الاقتصاد العالمي، لا سيما في اقتصادات البلدان النامية. ولا تزال هناك حاجة الى زيادات كبيرة في القدرة على توليد الطاقة في كثير من البلدان النامية إذا أريد تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ولا يزال ما يزيد عن بليوني نسمة غير قادرين على الحصول على إمدادات الطاقة الحكومية و/أو التجارية.

١٢ - ويشهد استهلاك بعض المواد ثباتا في البلدان الصناعية، نتيجة لتحسن الكفاءة وإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد، ولكن الاستهلاك يتزايد بسرعة في اقتصادات البلدان النامية. غير أن الاستهلاك الفردي للمواد التجارية يظل أعلى بكثير في البلدان المتقدمة النمو، مما يعكس الفوارق الشاسعة بين المناطق من حيث الدخل الفردي.

٣ - تمويل التنمية

١٣ - كانت الاتجاهات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية مختلطة. فأثناء الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥، زادت التدفقات الصافية لرؤوس الأموال للاستثمار الخاص المباشر، وللاستثمار في الحوافظ المالية، وللإقراض من المصارف التجارية. ولكن هذه التدفقات كانت مركزة في عدد قليل نسبيا من البلدان النامية. أما تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية، التي تعتمد عليها أقل البلدان نموا وكثير من البلدان الأخرى المنخفضة الدخل، فقد انخفضت من حيث القيمة الحقيقية في كل من عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، بعد أن سجلت زيادة في عام ١٩٩٣. وهذه الاتجاهات في المساعدة الإنمائية الرسمية مخيبة للأمل بشكل واضح إذا ما قورنت بما سبق توقعه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من تدفقات صافية جديدة وإضافية. ومع ذلك فقد طرأت زيادة صغيرة ولكنها ملحوظة في حصة التمويل الإنمائي الرسمي المخصصة للتنمية الاجتماعية والإدارة البيئية، ولعل ذلك يعكس الاهتمام الشديد بهذين المجالين.

جيم - التنمية الاجتماعية

١٤ - لا يتم حتى الآن رصد البيانات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية بخلاف البيانات الديمغرافية، وبنفس التواتر أو درجة الشمول التي ترصد بها البيانات الاقتصادية. ولا يتوفر عن معظمها سوى بيانات ضئيلة بعد عام ١٩٩٣. وتُظهر عموما، تلك البيانات المتوفرة، حدوث تغيير طفيف ولكنه إيجابي في عدد من المؤشرات الاجتماعية وأن هذا التقدم قد تحقق في معظم أرجاء العالم، بيد أن عددا من المؤشرات يظهر

تدهورا في الاتجاهات في أفريقيا جنوب الصحراء في فترة التسعينات. كما تظهر عدة مؤشرات اجتماعية في كثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، تدهورا في الاتجاهات.

١ - القوى المحركة الديمغرافية

١٥ - استنادا إلى التنقيح الذي أجرته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦[٤] لعدد السكان في العالم وللتقديرات والإسقاطات الديمغرافية، تُشير حسابات السكان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ إلى هبوط أسرع في النمو وإلى هبوط أوسع وأعمق في معدلات الخصوبة الوطنية وتدفقات هجرة أكبر مما أشارت إليه التقديرات السابقة. ويوضح آخر إسقاط لمتغير الخصوبة المتوسط أن عدد سكان العالم سوف يستقر عند ٩,٤ بلايين شخص في عام ٢٠٥٠ وهو ما يقل بنصف بليون شخص تقريبا عن الرقم المسقط في تنقيح عام ١٩٩٤[٥].

٢ - الصحة

١٦ - سجل أحد مقاييس الصحة العالمية وهو العمر المتوقع ارتفاعا طفيفا في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ والفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وسجلت زيادة في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستثناء ١٥ بلدا، وشهد ١٧ بلدا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال هبوطا في معدلات العمر المتوقع. ويظهر مؤشر صحي مهم آخر وهو إمدادات الطاقة الغذائية للفرد الواحد (السعرات الألفية) حدوث زيادات في جميع أنحاء العالم تقريبا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ مقارنة بالفترة ١٩٧٩-١٩٨١. وكان الاستثناء الوحيد هو أوروبا الشرقية وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وحدثت أكبر الزيادات في جنوب وشرق آسيا وجنوب شرقي آسيا، إلا أن الزيادة كانت قليلة في أمريكا اللاتينية. وتُبيِّن تقديرات انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن أنماطا مماثلة. ويعاني ٨٤٠ مليون شخص في العالم من سوء التغذية. ويمكن القضاء في المستقبل القريب على عدد من الأمراض المعدية إذا ما بذلت جهود مستمرة، ولكن بعض الأمراض الأخرى ولا سيما الملاريا في ازدياد.

١٧ - ويؤثر التلوث البيئي المفرط على صحة الملايين من البشر في التجمعات الحضرية في البلدان النامية. وفي حين تمكنت البلدان النامية ككل من تضييق "الفجوة الصحية" التي تفصلها عن البلدان الصناعية في العديد من المؤشرات المهمة، بما في ذلك معدلات العمر المتوقع ووفيات الرضع والأطفال، فإن الفجوة بصدد الاتساع بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى.

٣ - مياه الشرب والمرافق الصحية

١٨ - بالرغم من الجهود المبذولة منذ بداية العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في عام ١٩٨١، لا يزال قرابة ٢٠ في المائة من سكان العالم بدون مياه مأمونة ولا تتوفر المرافق الصحية المأمونة لنسبة ٥٠ في المائة منهم، ويعاني ٥٠ في المائة من سكان البلدان النامية في أي لحظة من الزمن من

الأمراض ذات الصلة بالمياه التي تحدث إما نتيجة للإصابة المباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الكائنات الحية الناقلة للأمراض، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن أكثر من ٥ ملايين شخص يموتون كل سنة بسبب الأمراض الناجمة عن مياه الشرب غير المأمونة وانعدام المرافق الصحية. وفيما يتعلق بالأثر الاقتصادي الناجم عن سوء نظم إمدادات المياه، يُقدَّر أن توصيل إمدادات المياه المأمونة، في أماكن ملائمة، يمكن أن يوفر أكثر من ١٠ ملايين شخص/سنة من الجهود المبذولة للحصول على الماء وتقوم بها غالبا النساء والفتيات في البلدان النامية. وتتوفر إمدادات المياه في كثير من المدن في البلدان النامية بشكل متقطع وما زال عدد متزايد من الفقراء قرب الحواضر بدون خدمات وغالبا ما يُتركون تحت رحمة البائعين الخاصين الذين يتقاضون أسعارا باهظة.

٤ - التعليم

١٩ - تبين مؤشرات التعليم ومنها نسب القيد المدرسي ومعرفة القراءة والكتابة حدوث تحسن في جميع مناطق البلدان النامية. وارتفعت نسب القيد الإجمالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ في جميع مستويات التعليم وكانت نسب قيد الإناث أعلى قليلا من نسب قيد الذكور. بيد أن الزيادة كانت طفيفة جدا في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفي مجموعات أقل البلدان نموا حيث كانت نسب القيد الإجمالي تقل كثيرا عما هي عليه في المناطق الأخرى، ويبدو أن معدلات الأمية بين الكبار قد انخفضت بشكل منتظم في جميع مناطق البلدان النامية بما فيها جنوب آسيا وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وبلغ متوسط معدل الأمية في جميع البلدان النامية ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٣.

٥ - الفقر

٢٠ - يؤثر كل من النمو الاقتصادي والاستثمار في الموارد البشرية على حالات الفقر، وعلاوة على ذلك فإن التدهور البيئي والفقر يمكن أن يتفاعلا في حلقة مفرغة. وتشير البيانات المتعلقة بحالات الفقر إلى أن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في حالة فقر في البلدان النامية قد انخفضت قليلا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ ولكن كل التحسن تركز في شرق آسيا والمحيط الهادئ حيث انخفض أيضا العدد الإجمالي للفقراء. وفي المناطق الأخرى من البلدان النامية ارتفع في الواقع عدد الفقراء وعلى الصعيد العالمي، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى ١,٣ بليون شخص في عام ١٩٩٣. ولا تزال المرأة تتأثر بطريقة غير تناسبية، ففي المناطق الريفية ارتفع عدد النساء اللائي يعشن في فقر مدقع بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا في العقدين الماضيين وهي تشكل حاليا غالبية كبيرة من فقراء العالم.

دال - الاستدامة البيئية

٢١ - تُعتبر الخدمات التي توفرها البيئة ضرورية للنشاط الاقتصادي وللصحة البشرية والحفاظ على الحياة نفسها. ومن المؤكد أن الاستنفاد غير الرشيد أو تدهور الموارد الطبيعية أو تجاوز طاقة الهواء

والتربة والمياه على امتصاص الملوثات عوامل من شأنها أن تـُقوض إمكانيات النمو الاقتصادي على الأمد الطويل كما يفعل ذلك بالضبط عدم الحفاظ على احتياطي رأس المال المادي وزيادة أو عدم الاستثمار في التنمية البشرية.

١ - آثار استخدام الطاقة

٢٢ - تترتب على الأشكال الحالية لإنتاج الطاقة واستخدامها وهي تقوم أساسا على الوقود الأحفوري آثار ضارة خطيرة على البيئة. فالانبعاثات تلوث الهواء والمياه والتربة وتساهم في حدوث ظاهرة الدفيئة أو الاحترار العالمي. وقد حققت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو خفضا كبيرا في كثافة الطاقة بسبب التحسينات في التوليد وكفاءة الاستخدام النهائي في كثير من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي قد ألغت تلك المكاسب وما زالت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ازدياد وتتفاوت التجارب في البلدان النامية بدرجة كبيرة حتى بين البلدان الموجودة في نفس المنطقة بسبب الاختلافات الكبيرة في مواردها الأساسية وهياكل الطلب على الطاقة والحالة الاقتصادية والقدرة التكنولوجية والاستراتيجية المتعلقة بالسكان والتنمية.

٢٣ - وقد سجل معظم البلدان المتقدمة النمو وعدد من البلدان النامية المتوسطة الدخل تخفيضات مهمة في بعض الانبعاثات الأخرى ذات الصلة بالطاقة ولا سيما ثاني أكسيد الكبريت. ويمكن عزو التحسينات الناجمة عن ذلك في نوعية الهواء والمياه المحلية إلى التغير التكنولوجي الذي حدث استجابة للأخذ بقوى السوق وإلى التنظيم الصارم المتزايد لمعايير نوعية البيئة المحيطة والانبعاثات ولا سيما من المركبات.

٢ - المياه العذبة

٢٤ - يثير التحليل الذي تم في إطار التقييم الشامل لموارد العالم من المياه العذبة قلقا كبيرا حول استدامة المسالك الحالية لتنمية الموارد المائية واستخدامها في كثير من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. فقد ازداد الطلب العالمي على المياه بشكل مذهل خلال القرن المنصرم ويقدر أن أكثر من ٨ في المائة من سكان العالم يعيشون الآن في بلدان تشهد ضغطا شديدا من حيث المياه وأن ٢٥ في المائة من البلدان تشهد ضغطا فيما يتعلق بالمياه تتراوح درجته بين الاعتدال والشدة، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لاستخدام المياه فيمكن أن يكون ثلثا سكان العالم في بلدان تشهد ضغطا فيما يتعلق بالمياه تتراوح درجته بين الاعتدال والشدة بحلول عام ٢٠٢٥.

٢٥ - وتترتب على الحالة الراهنة والاتجاه الحالي آثار خطيرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وإنتاج الأغذية. وما لم تتم إدارة موارد المياه بغرض تحقيق قدر أكبر بكثير من الكفاءة وهناك إمكانات كبيرة لذلك، يمكن أن تصبح عاملا خطيرا يحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان النامية. وستتجه الجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة وإحراز أقصى حد من المكاسب الاقتصادية إلى تحويل مستخدمي

المياه عن المنتجات الضئيلة القيمة. وهذا سيسفر بدوره عن آثار خطيرة على فقراء المزارعين الذين يستخدمون نظم ري لا تتسم بالكفاءة ما لم توضع سياسات وتنفذ لتخفيف آثار هذا التحول.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك يواجه عدد من البلدان ظروفا صعبة فيما يتعلق باستخدام مواردها المائية يعزى في العديد من الحالات إلى تدهور النوعية. ولا تزال مستودعات المياه العذبة تستخدم كأحواض لطمر النفايات من المصادر الصناعية والحضرية والكيميائيات الزراعية والأنشطة البشرية الأخرى. وتشير التقديرات الحالية على سبيل المثال إلى أن قرابة ٩٠ في المائة من المياه المستعملة في المناطق الحضرية في كثير من البلدان النامية يتم تصريفها دون معالجة. وقد تدهورت عموما نوعية المياه بشكل سريع وأصبحت في بعض المناطق رديئة إلى درجة أن المياه الجوفية لم تعد صالحة حتى للاستخدام الصناعي.

٣ - نوعية التربة وإنتاج الأغذية

٢٧ - تشير أحدث الدراسات الاستقصائية الشاملة لتدهور التربة إلى أن الممارسات الزراعية الخاطئة تمثل سببا رئيسيا في تدهور التربة. ومن الأمثلة على ذلك نضوب المغذيات بسبب تكثيف المحاصيل وعدم كفاية المدخلات من الأسمدة وتحات التربة والإفراط في الرعي. واليوم فإن نسبة تصل إلى ١٠ في المائة من الغطاء النباتي قد أصيبت بالتدهور بدرجة معتدلة على الأقل. وستترتب على استمرار تدهور الأراضي الزراعية آثار خطيرة على مستقبل الأمن الغذائي على الصعيد المحلي.

٢٨ - ومن المتوقع أن تتم تلبية ثلثي الزيادات اللازمة في الإنتاج الزراعي لمواجهة الزيادات المتوقعة في الطلب الفعلي عن طريق تحسين ناتج الأرض المزروعة حاليا في البلدان النامية وهي في معظمها أراض مروية ويتوقع أن تساهم الزيادات في الناتج في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في زيادة الإنتاج بنسبة ٥٠ في المائة. كما يتوقع تحقيق زيادة إضافية بنسبة ٢١ في المائة في الإنتاج عن طريق توسع متوقع في المناطق المزروعة ولا سيما في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وينتظر ألا تزيد مساحة الأراضي المروية الجديدة من بين المساحة المتوقعة من المناطق المزروعة الجديدة والبالغة ١٢٤ مليون هكتار عن ٤٥ مليون هكتار. ويتوقع أن تساهم الزيادات في تكثيف المحاصيل بنسبة الـ ١٣ في المائة المتبقية من الزيادات الإجمالية في إنتاج الأغذية.

٢٩ - وفي حين أن التوقعات المتوسطة الأجل في زيادة إنتاج الأغذية جيدة، فإن الاتجاهات السائدة من حيث نوعية التربة وإدارة الأراضي المروية تثير تساؤلات خطيرة بشأن الاستدامة على الأمد الطويل. إذ يقدر أن ٢٠ في المائة تقريبا من الأراضي المروية في العالم، البالغة ٢٥٠ مليون هكتارا، قد تدهورت بالفعل إلى درجة انخفض فيها مستوى انتاج المحاصيل انخفاضا كبيرا.

٤ - الغطاء الحرجي

٣٠ - وفقا لمنشور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "حالة غابات العالم في عام ١٩٩٥" لا تزال إزالة الغابات وتردي حالتها يمثلان المشكلتين الأساسيتين. وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، قدرت الخسارة السنوية في مساحة الغابات الطبيعية بـ ١٢,١ من ملايين الهكتارات. وفيما يلي تفصيل التقديرات: شملت التغيرات العالمية في الغابات وسائر الأراضي الحرجية ١٠ ملايين هكتار في السنة؛ وبلغت الخسارة من الغابات الطبيعية في البلدان النامية ١٦,٣ مليون هكتار سنويا؛ وبلغت زيادة المزارع في البلدان النامية ٣,٢ ملايين هكتار في السنة. وتختلف معدلات وأسباب إزالة الغابات اختلافا كبيرا بين البلدان والمناطق؛ ومن بين العوامل الحاسمة في هذا الصدد الكثافة السكانية ومعدلات زيادة السكان ومستويات ومعدلات التنمية وهيكل حقوق الملكية والأنظمة الثقافية. وقد زادت معدلات إزالة الغابات المدارية في كل من العقود الثلاثة الماضية في جميع المناطق المدارية وتبلغ أعلى معدلاتها حاليا في آسيا. ويسود قلق متزايد بشأن تدهور نوعية الغابات المرتبط بالاستخدام المكثف للغابات وعدم تنظيم إمكانية الوصول إليها.

٣١ - وتسجل أضخم الخسائر في مساحة الغابات في الغابات المعبلة المدارية الرطبة، وهي أنسب منطقة للاستيطان البشري والزراعة؛ وتشير تقديرات حديثة إلى أن قرابة ثلثي عمليات إزالة الغابات المدارية في أرجاء العالم ترجع إلى قيام المزارعين باجتثاث الأشجار لتهيئة الأراضي للزراعة. ويبدو أن نسبة متزايدة من احتياجات استهلاك الأخشاب في البلدان النامية تأتي من مزارع ثبت أنها يمكن أن تحقق إنتاجية عالية إذا أديرت إدارة جيدة. وفي البلدان النامية المعتدلة المناخ تجاوزت الزيادة في الغابات المزروعة النقص في الغابات الطبيعية. ويبدو أنه قد تحقق مكسب صاف في مساحة الغابات وسائر الأراضي الحرجية في معظم المناطق.

٥ - البيئة البحرية ومصائد الأسماك

٣٢ - إن النظم الإيكولوجية الساحلية ومن بينها الأراضي الرطبة والمسطحات المدية وسبخات المياه المالحة ومستنقعات المانغروف ومناطق التفريخ الساحلية والنباتات والحيوانات التي تعتمد عليها معرضة للخطر بشكل خاص من جراء التلوث الصناعي وتحويل الأراضي إلى مناطق حضرية. وتؤوي المراكز الحضرية الساحلية بالفعل نحو بليون نسمة في أرجاء العالم، وتشهد نموا لم يسبق له مثيل معظمه في البلدان النامية. واستنادا إلى دراسة أجراها مؤخرا معهد الموارد العالمية، تهدد الأنشطة المتصلة بالتنمية نصف سواحل العالم تقريبا. وغالبا ما يكون صائدو الأسماك الذين يتعيشون من صيدها وأساطيل الصيد الصغيرة التي تعمل بالقرب من الشاطئ أول من يشعر بالآثار الضارة لتدهور السواحل. وتشمل الآثار الأوسع نطاقا تآكل السواحل بصورة مكثفة ونقص الحماية من أضرار العواصف وفقدان التنوع البيولوجي.

٣٣ - ويعزى إلى مصائد الأسماك البحرية نحو ٨٢ في المائة من مجموع المحصول السمكي العالمي. وقد استمر المحصول البحري في التزايد ببطء منذ عام ١٩٧٠ رغم انخفاض طفيف سجله في أوائل عام ١٩٩٠؛

ويأتي الانتاج الإضافي في المقام الأول من موارد برية مائية صغيرة شديدة التقلب ومن تربية المائيات البحرية والساحلية. وبالاستناد إلى تقييم جديد أعدته منظمة الأغذية والزراعة في أواخر عام ١٩٩٦ تستغل ٢٥ في المائة من مصائد الأسماك البحرية في العالم عند أعلى مستوى لانتاجيتها بينما تعاني ٣٥ في المائة منها من الصيد المفرط (الناتج فيها بصدد الانخفاض). ويلزم للإبقاء على حصة الفرد الحالية من استهلاك الأسماك أن تزيد المحاصيل السمكية العالمية (١١٠ ملايين طن في عام ١٩٩٤)؛ وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أنه يجب أن يأتي قدر كبير من الزيادة، في المقام الأول، من تربية المائيات في المياه الداخلية. ولكن هذا التوسع لا يخلو من المخاطر لأن تربية المائيات يشكل مصدرا معلوما لتلوث المياه وفقدان الأراضي الرطبة وتدمير مستنقعات المانغروف. وسيحد أيضا التلوث من مصادر برية من هذا التوسع.

٦ - التنوع البيولوجي

٣٤ - يتعرض التنوع البيولوجي إلى تهديد متزايد تفرضه التنمية التي تتسبب في تدمير أو تدهور الموائل الطبيعية ويفرضه التلوث من مصادر متنوعة. وقد صدر أول تقييم عالمي شامل للتنوع البيولوجي في عام ١٩٩٥ عن الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وحدد العدد الكلي للأنواع بما يقرب من ١٤ مليونا ووجد أن ما يتراوح بين ١ و ١١ في المائة من الأنواع في العالم مهدد بالانقراض في كل عقد. وترتبط الأخطار الرئيسية التي تواجهها الأنواع بالتهديدات التي تتعرض لها الأنظمة الإيكولوجية التي توفر لها مقومات البقاء من جراء التنمية والتلوث. ولذلك فهناك صلة مباشرة بين هذا الأمر وبين الخطة المتعلقة بالغابات. وتتعرض الأنظمة الإيكولوجية الساحلية التي تؤوي نسبة كبيرة للغاية من الأنواع البحرية لخطر شديد حيث يواجه نحو ثلث السواحل العالمية احتمالا كبيرا للتعرض لخطر التدهور بينما تتعرض نسبة ١٧ في المائة أخرى لخطر متوسط. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن الفقراء الريفيين في البلدان النامية يعتمدون على الموارد البيولوجية من أجل تلبية ٩٠ في المائة من احتياجاتهم؛ ولذلك فإن القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتنوع البيولوجي مرتفعة جدا.

٧ - النفايات والمواد الخطرة

٣٥ - لا يزال انتاج النفايات المنزلية والصناعية يتزايد بالقيم المطلقة وحسب حصة الفرد في كافة أرجاء العالم. وفي العالم المتقدم النمو، زادت حصة الفرد من توليد النفايات ثلاثة أضعاف خلال العشرين سنة الماضية؛ وثمة احتمال كبير في أن يتضاعف توليد النفايات في البلدان النامية خلال العقد القادم. ولا يزال مستوى الوعي بالآثار الصحية والبيئية المترتبة على سوء التخلص من النفايات ضئيلا إلى حد ما؛ ولا تزال رداءة المرافق الصحية والهياكل الأساسية لإدارة النفايات أحد الأسباب الرئيسية لحالات الوفاة والعجز بين فقراء الحضر.

٣٦ - ولقد برز التسمم الناتج عن الاستخدام المسرف للمواد العصرية كمسألة مثيرة للقلق. ويعرض الآن نحو ٠٠٠ ١٠٠ مادة كيميائية للتداول التجاري وتشكل تأثيراتها المحتملة على الصحة البشرية والوظائف

الإيكولوجية أخطارا غير معلومة إلى حد كبير. وتنتشر الملوثات العضوية الثابتة على نطاق واسع عن طريق الهواء وتيارات المحيطات لدرجة أنها أصبحت موجودة في أنسجة البشر والأحياء البرية في كل مكان؛ وتشكل مصدر قلق خاص بسبب ارتفاع مستوى سميتها ومستوى ثباتها في البيئة. أما التلوث الناتج عن الفلزات الثقيلة، وخاصة عن استخدامها في الصناعة والتعدين، فيسبب بدوره عواقب صحية خطيرة في أنحاء متعددة من العالم. واستمرت في التزايد الوقائع والحوادث التي تنطوي على مصادر مشعة لا يمكن التحكم فيها وتفرض التركة المثقلة بالمناطق الملوثة التي خلفتها الأنشطة العسكرية التي تنطوي على استخدام مواد نووية أخطارا خاصة.

ثانيا - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٣٧ - ظلت التنمية المستدامة، منذ عام ١٩٩٢، تلقى قبولا أوسع نطاقا بوصفها مفهوما تكامليا يسعى إلى توحيد القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتجميعها في عملية لصنع القرار تقوم على المشاركة. وشهدت السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر البيئة والتنمية توافقا متزايدا في الآراء حول ضرورة اتباع نهج متكاملة، وفقا لما دعا إليه جدول أعمال القرن ٢١، وأحرز تقدم حقيقي في وضع إطار مفاهيمي يمكن أن يجرى من خلاله التخطيط للتنمية المستدامة. وبعد انقضاء خمس سنوات على المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، أصبح من الواضح أن عملية وضع السياسات العامة أكثر تطورا بكثير في بعض المناطق منها في مناطق أخرى. فلا يزال بعضها في مرحلة تحديد المشاكل والاتفاق على الحلول اللازمة. بينما انتقلت مناطق أخرى إلى مرحلة تحديد الأهداف واستحداث أدوات جديدة في مجال السياسة العامة بهدف تحقيق التغيير. وفي حالات قليلة، حقق التدخل بالفعل نتائج ملموسة.

٣٨ - ويناقش هذا الفصل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية المستدامة على مختلف المستويات الحكومية وفي نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية. ويقيّم بعد ذلك التغيرات التي حدثت مؤخرا في نظم التجارة الدولية كما يقدر التقدم المحرز نحو تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك، وهو نهج استراتيجي أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وارد في جدول أعمال القرن ٢١. وأخيرا، يقيّم التقدم المحرز في إدارة الموارد الطبيعية ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة فيها وسبل تنفيذها.

ألف - وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة

٣٩ - في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تم الاتفاق على عدد من الخطط والاستراتيجيات العالمية التي تسعى إلى تنفيذ مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في الحياة العملية. ومن الأمثلة المهمة، في هذا الصدد، برنامج عمل الدول النامية الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في أيار/مايو ١٩٩٤. وهو يركز على عدد من المجالات الهامة ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر التقرير E/CN.17/1997/14).

٤٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت السنوات الخمس الماضية عددا من المبادرات الرامية إلى صياغة استراتيجيات أو خطط عمل إقليمية للتنمية المستدامة وإلى إنشاء آليات للتعاون الإقليمي لتنفيذ هذه المبادرات. وبدأت هذه المبادرات في الغالب نتيجة لانعقاد مؤتمرات قمة أو اجتماعات وزارية على النطاق الإقليمي وتهدف إلى ترجمة القضايا العالمية إلى قضايا إقليمية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج العمل الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة والسليمة بيئيا في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٦-٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك تم وضع واعتماد خطط متكاملة واعتمدت لصالح المناطق الصغرى التي تتحمل أو تشارك في تحمل المسؤولية عن الموارد أو الأنظمة الإيكولوجية المشتركة. ومن الأمثلة على ذلك الخطط الخاصة بالمنطقة القطبية الشمالية، وبحر البلطيق، والخطة المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط التي بدأت مؤخرا.

٤١ - وعلى الصعيد الوطني، قامت بلدان تتراوح بين الصين التي بدأت أول جدول أعمال وطني للقرن ٢١ وسوازيلند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أو استراتيجيات وطنية لحفظ الطبيعة أو خطط عمل وطنية بيئية. وقد أحرزت البلدان النامية تقدما خاصا في هذا الصدد. وفي بعض الحالات أحرز هذا التقدم بمساعدة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبعض المانحين الثنائيين. ويوجد لدى ما يزيد على ٤٠ بلدا أفريقياً نوع ما من آليات التنسيق لوضع هذه الخطط. وأدمجت العوامل البيئية أيضا في استراتيجيات الاقتصاد الكلي.

٤٢ - واعترفت لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالأهمية الاستراتيجية لاستراتيجيات التنمية المستدامة. وحددت هدفا يتمثل في اعتماد جميع البلدان لاستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول سنة ٢٠٠٥ مما يكفل تصحيح الاتجاهات الحالية لفقدان الموارد البيئية، على نحو فعال، على الصعيدين العالمي والوطني بحلول سنة ٢٠١٥.

٤٣ - ويجب أن يأخذ إحراز أي قدر آخر من التقدم في الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة في الحسبان العوامل التقييدية من قبيل: '١' إن الحكومات، وخاصة حكومات البلدان النامية، محملة فوق طاقتها بطلبات لوضع أنواع مختلفة من الاستراتيجيات والخطط والبرامج للوفاء بشروط المصارف الدولية والوكالات المقرضة والمنظمات الدولية، وهي طلبات لم تنسق أو ترتب أولوياتها بما فيه الكفاية؛ '٢' إن ليس لجميع مجالس الإدارة في المنظمات الدولية، حتى داخل منظومة الأمم المتحدة، نفس المفهوم للتنمية المستدامة. أن يعتمد بعضها برامج للتنمية المستدامة بيئيا بينما يدعو عدد آخر إلى التنمية البشرية المستدامة في حين تتحدث مجالس أخرى عن حفظ الطبيعة أو عن أنواع أخرى من الخطط البيئية. ويؤدي هذا إلى قدر من الالتباس فيما يتعلق بالقضايا الأساسية للتنمية المستدامة؛ '٣' غالبا ما يتم التوصل إلى اتفاقات دولية بأسرع مما تتمكن به البلدان من الاستجابة بشكل فعال للمتطلبات المتفق عليها؛ '٤' كثيرا ما تفتقر الحكومات إلى الموارد من الأموال ومن الموظفين بما يستلزمه تنفيذ نتائج المؤتمرات والاتفاقيات والاتفاقات المختلفة التي وافقت أو وقعت عليها؛ '٥' وينبغي ألا تتوقف جهود بناء القدرات بعد صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة نظرا لأن تنفيذ هذه الاستراتيجيات يحتاج إلى الدعم المستمر.

٤٤ - وعلى الصعيد المحلي، ساد اتجاه إيجابي في عدد من مدن العالم التي صاغت وتنفذ جداول أعمال محلية للقرن ٢١. وتتبع حاليا نحو ٠٠٠ ٢ إدارة محلية من ٤٩ بلدا خطط عمل محلية لجدول أعمال القرن ٢١ عن طريق عمليات تخطيط رسمية جرت بمشاركة من القطاعين التطوعي والخاص في مجتمعاتها المحلية. وقد حظيت عملية "المدن المستدامة" التي بدأت في عام ١٩٩٢ بدفعة جديدة بفضل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

باء - المؤتمرات العالمية

٤٥ - منذ عام ١٩٩٢، حقق عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية تقدما في السياسات وعززت هذه المؤتمرات الالتزامات المتعهد بها إزاء الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة. فقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات القاعدة العريضة، التي تشمل توسيع نطاق التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، خصوصا بالنسبة للمرأة، في تخفيض حجم المرغوب للأسرة ومن ثم تخفيض النمو السكاني. وأكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) أن التنمية الاجتماعية لا تستلزم فقط نموا اقتصاديا، ولكن تقتضي أيضا القضاء على الفقر، فضلا عن العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي. وأشار المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين، ١٩٩٥) إلى أن مسؤولية الكثير من الأنشطة الجوهرية بالنسبة للتنمية المستدامة تقع أساسا على كاهل المرأة، إلى حد أن المرأة تتحمل بشكل غير متناسب الكثير من أعباء التدهور البيئي، بينما المرأة لاتزال بعيدة إلى حد كبير عن جميع مستويات وضع السياسات وصنع القرارات وأنه ما لم يجر الاعتراف بإسهام المرأة في الإدارة البيئية ودعم هذا الإسهام، ستظل التنمية المستدامة هدفا بعيد المنال. وأبرز الأونكتاد في دورته التاسعة (ميدراند، ١٩٩٦) الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامية من وراء العولمة وتحرير التجارة ولكن حذر من مخاطر تهميش البلدان الفقيرة غير القادرة على الاستفادة من الفرص الجديدة. وقد أدى الموئل الثاني (أسطنبول، ١٩٩٦) إلى صقل الوعي العالمي بالدور الرئيسي الذي تنهض به المستوطنات البشرية في التنمية المستدامة حيث أن معظم سكان العالم سيسكنون المدن في القرن القادم، مما يزيد من ضرورة المبادرة إلى مواجهة مشاكل المدن من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الآخذة في ازدياد. وختاما، دعا مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٩٩٦) إلى تجديد الجهود لمكافحة الجوع المزمن في المناطق الأفقر من العالم والذي من المحتمل أن يتفاقم رغم الفوائض الغذائية على الصعيد العالمي. وقد اعتمدت جميع هذه المؤتمرات خطط عمل تكمل جدول أعمال القرن ٢١، بل تحل محله في بعض الجوانب. ويقوم عدد من الهيئات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، وأبرزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتنسيق تنفيذ خطط العمل المذكورة.

جيم - التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

٤٦ - أدى كل من العولمة وتحرير التجارة إلى زيادة إمكانية أن تصبح التجارة الدولية محركا لا نظير له للنمو وآلية هامة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد استغل عدد لابأس به من البلدان النامية الفرص المتاحة حيث شهدت اقتصادات هذه البلدان نموا سريعا. بيد أنه لم تكن جميع البلدان في وضع يمكنها من اغتنام هذه الفرص الجديدة في التجارة. ويلوح خطر حقيقي بأن يزداد تهميش هذه البلدان، خصوصا أقلها نموا، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة هيكليا. وفي الوقت ذاته، ثمة اعتراف واسع النطاق بأن اندماج هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال ومشاركتها بشكل أوسع في الاقتصاد العالمي سيسهم بشكل كبير في توسيع نطاق التجارة العالمية، مما يخدم الأهداف الشاملة المتمثلة في نمو الاقتصاد العالمي في سياق التنمية المستدامة.

٤٧ - ويعد الانتهاء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي جرت في إطار جولة أوروغواى خطوة رئيسية قام بها المجتمع الدولي تجاه توسيع نطاق نظام التبادل التجاري الدولي المحكوم بالقواعد والنهوض بتحرير التجارة الدولية وخلق بيئة تجارية أكثر أمنا. وقد عززت جولة أوروغواى عملية تحرير التجارة ودعمتها من خلال إدخال تحسينات على إمكانية الوصول للأسواق وفرض ضوابط أكثر صرامة على التدابير التجارية. كما أنشأت نظاما للالتزامات التجارية المتعددة الأطراف يخضع لآلية موحدة لفض النزاعات سيكون من شأنها وضع معظم البلدان على قدم المساواة فعليا من حيث الالتزام المتعدد الأطراف في غضون فترة قصيرة نسبيا. وتضم معظم الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف جدول أعمال ذاتي للاستعراض وإجراء ما قد يلزم من تنقيح ومفاوضات حول الالتزامات في المستقبل.

٤٨ - وقد جرى التسليم بأن أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قد تتعرض، خلال برنامج الإصلاح المفضي إلى زيادة تحرير التجارة في الزراعة، لآثار سلبية من حيث مدى توافر الإمدادات الكافية من المواد الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بآجال وشروط معقولة، بما في ذلك صعوبات على المدى القصير في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية للمواد الغذائية الأساسية. وجرى التسليم أيضا بمعاناة أقل البلدان نموا وبالحاجة إلى كفالة مشاركتها بصورة فعالة في نظام التجارة العالمية.

٤٩ - ولا تزال أقل البلدان نموا، خصوصا تلك القائمة في أفريقيا، وغيرها من البلدان النامية، مقيدة بضعف طاقات العرض وغير قادرة على الاستفادة من التجارة. وقد زادت فداحة التهميش بين البلدان وداخلها على حد سواء. إذ أن الكثير من البشر لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

٥٠ - وأفضت المداولات الحكومية الدولية داخل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ولجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات الدولية، إلى تفهم أفضل للعلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية. وركزت المناقشات التي جرت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على نطاق جوانب التكامل بين تحرير التجارة

والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وسوف تواصل استكشاف هذه الجوانب. واتخذت الحكومات الخطوات الملائمة لكفالة إدراج التجارة والبيئة بانتظام حاليا في برامج عمل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وغير ذلك من المنظمات الدولية ذات الصلة. ويوضح اتساع وتعقد المسائل التي يتناولها برنامج عمل لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، أن ثمة حاجة للاضطلاع بالمزيد من العمل. وأصدر الوزراء توجيها إلى لجنة التجارة والبيئة بالاستمرار في تناول جميع بنود جدول أعمالها، بالصيغة التي وردت بها في تقريرها، وأن تبني جهودها على العمل المنجز حتى الآن. كما فوضت الحكومات الأونكتاد، في دورته التاسعة، بمواصلة النهوض بدوره الخاص في الترويج لتحقيق التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية.

٥١ - ويلاحظ إعلان سنغافورة الوزاري أن تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية تنفيذا تاما سيسهم بشكل هام في إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويتجه جدول الأعمال لكي يصبح أكثر توازنا وتكاملا عن طريق توسيع نطاق أبعاد التنمية بشأن معظم المسائل. ومع ذلك، هنالك شعور بأن الفهم المتبادل بين دوائر التجارة والبيئة والتنمية لا يزال آخذا في التطور وأنه لا تزال هنالك حاجة للتوصل إلى توافق أكبر للآراء قائم على جدول أعمال موحد لتعزيز الدعم المتبادل لسياسات التجارة والبيئة والتنمية. وأكد إعلان سنغافورة الوزاري أهمية تنسيق السياسات على الصعيد الوطني في مجال التجارة والبيئة.

دال - أنماط الإنتاج والاستهلاك المتغيرة

٥٢ - تتناول أنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة في سياق التنمية المستدامة مجموعة واسعة من المسائل من بينها مفاهيم جديدة للنمو الاقتصادي والرخاء، واستخدام الموارد الطبيعة بكفاءة، وتقليل الفاقد، وسياسة سليمة بيئيا للتسعير والإنتاج، ونقل التكنولوجيا. وقد أحرزت عملية صنع سياسات البيئة والتنمية، التي تستهدف تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج تقدما ملحوظا، خصوصا بالتعاون مع المنظمات الدولية والجماعات الرئيسية بما في ذلك قطاع الأعمال، والصناعة، والسلطات المحلية، ومجتمع البحوث. ويجري الآن إبراز هذه المسألة في جدول أعمال السياسات الدولية حيث نهض عدد من البلدان بدور رائد في تيسير الحوار الدولي وتطويره.

٥٣ - وعلى الصعيد المفاهيمي، ساعد ما تم من عمل هام على تحديد النهُج المبشرة بالأمل المتصلة بأنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة، خاصة استيعاب التكاليف البيئية في السلع والخدمات، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد وإدارة جانب الطلب. وبينما لا يزال تطبيق الأدوات الاقتصادية لاستيعاب التكاليف صعبا، فقد أحرز تقدم في تحسين الكفاءة وفي تنفيذ مخططات إدارة جانب الطلب في كثير من البلدان الصناعية. وما فتئ هذا الاتجاه يلقى التعزيز عن طريق الاعتبارات البيئية والفوائد المالية الناتجة عن تخفيض تدفقات الموارد والفاقد. ويولي صانعو السياسات اهتماما زائدا بالأدوات الاجتماعية وتوفير الهياكل الأساسية والمرافق الكافية، من أجل تمكين الأفراد من تعديل مسلكهم وتوجيهه نحو أنماط أقل إضرارا بالبيئة. وتتضمن الأمثلة على ذلك وسم المنتجات، والحملات الإعلامية وتحسين مخططات إعادة التدوير.

٥٤ - ويمكن مشاهدة أبرز التطورات المبشرة بالأمل في زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والنقابات العمالية، والمجتمعات المحلية، والهيئات الأكاديمية، ومنظمات المستهلكين في الجهود المستهدفة تحديد مستويات الاستهلاك المستدامة ووضع برامج تنفيذ عملية. بيد أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير لتعزيز فهم الآثار المحتملة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة في البلدان الصناعية على احتياجات البلدان النامية من أجل التنمية.

هاء - إدارة الموارد الطبيعية

١ - الغلاف الجوي

٥٥ - أسفر البحث المكثف عن التوصل إلى توافق آراء علمي داخل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مفاده أن للأنشطة البشرية تأثيرا يمكن تبينه على المناخ العالمي. وقد كانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أحد الالتزامات الهامة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وصدق عليها منذ ذلك الحين ما يزيد على ١٥٠ دولة. وقد وضع كثير من الأطراف الواردة في المرفق الأول للاتفاقية (بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال) خطط عمل لتغير المناخ تشمل تدابير تتعلق بالسياسات، وفي بعض الحالات وضعوا أهدافا، لتثبيت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة أو تخفيض هذه الانبعاثات. وأثبت فعلا بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وما تلاه من تعديلات، فعالية في تخفيض انبعاثات المركبات الكلوروفلوروكربونية وجرى وصفه بأنه نموذج لمعالجة المسائل المتعلقة بالغلاف الجوي ولإقامة تعاون بناء بين الحكومات والصناعة والعلماء والمنظمات غير الحكومية.

٥٦ - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في معظم البلدان الصناعية على مدار السنوات الأربع الأخيرة ومن المحتمل أن يثبّت عدد قليل للغاية من البلدان انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عنها عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وحتى الآن تركزت الجهود على الحلول التكنولوجية لزيادة كفاءة الطاقة التي غالبا ما تتعادل بحجم النشاط الاقتصادي. ولا تزال هناك حركة ضئيلة تجاه وضع آليات مالية قوية تجعل من الممكن إحداث تغييرات أساسية في استهلاك الطاقة كما أنه ليس متاحا في الوقت الراهن استثمارات جديدة كبيرة لتعزيز نظم الطاقة المتجددة.

٥٧ - وقد حدث تطور إيجابي يمثله الاتجاه العالمي نحو زيادة المنافسة في قطاع الكهرباء. وسيساعد ذلك شبكات التوليد المشتركة الصغيرة الحجم والعالية الكفاءة والأكثر وفرا، بينما سيثبط محطات توليد الكهرباء المستمرة في استخدام التوربينات البخارية التي تتسم بحجم كبير وكفاءة ووفر أقل. وهناك تحول ملحوظ في ميزانيات البحث والتطوير الحكومية عالميا من قطاع الطاقة الأحفورية إلى الحفاظ على الطاقة والطاقة المتجددة. وثمة مبادرة واعدة أخرى تمثلت في البرنامج العالمي لأنواع الطاقة المتجددة الذي انطلق من مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية المعقود في هراري في عام ١٩٩٦.

٥٨ - وأصبح النقل أكبر مستخدم نهائي قطاعي مفرد للطاقة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأسرع المستخدمين النهائيين نموا في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وتشكل الآن الانبعاثات ذات الصلة بالنقل، خصوصا الرصاص، والمركبات العضوية المتطايرة، والجسيمات الدقيقة خطرا جسيما على الصحة في الكثير من المدن عالميا. وقد بدأت المبادرات في لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات الدولية عملية تنقية البنزين تدريجيا من الرصاص على النطاق العالمي. والبحوث مستمرة للتوصل لتكنولوجيا سيارات بديلة، ومن بينها المركبات الكهربائية والهجينية وأنواع الوقود الأكثر نقاء، ولكن أسعار الوقود الأحفوري الدائبة الانخفاض حالت دون بذل جهود جادة للتطوير والتسويق. ويزداد الوعى بين السلطات والمستهلكين بالتكاليف المالية والصحية المرتبطة بالاعتماد الكبير على السيارات وبالزحام في المدن، ولكن حتى الآن لم يتم سوى تحرك ضئيل تجاه وضع آليات مالية قوية و/أو توفير الحوافز الاقتصادية لتشجيع التوصل إلى وسائل نقل بديلة. بيد أنه يجري إحكام اللوائح في معظم البلدان المتقدمة النمو وتُفرض ضوابط أكثر صرامة بشكل متزايد على الانبعاثات من المركبات، خصوصا في الدول الاسكندنافية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - الأراضي

٥٩ - تشمل إدارة الأراضي سلسلة من القضايا المترابطة بما فيها تخطيط استغلال الأراضي واستخدامها، وحفظ الموائل، وصيانة الخدمات البيئية مثل مراقبة الفيضانات وجودة أنواع التربة وصلاحيتها للإنتاج الزراعي. ومع زيادة المنافسة على الأراضي، سوف يكتسب التناوب بين الاستخدامات والوظائف البديلة للأراضي المتاحة أهمية أكبر في عملية صنع القرار في المجالات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٦٠ - وقد ازداد الاعتراف بضرورة اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بإدارة استغلال الأراضي على نحو ما أكدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة. وأحرزت البلدان المتقدمة النمو بعض التقدم نحو دمج السياسات الزراعية والبيئية، مع الفصل بين اعانات الدعم الزراعي وحوافز الإنتاج وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة. غير أنه لا تزال ثمة حاجة إلى سياسات ريفية شاملة تجمع بين الأهداف المتعلقة بالإنتاج والبيئة والرفاه الريفي. ويمثل تخطيط وإدارة الموارد من الأراضي، وبخاصة في مرحلة التنفيذ، مهمتين معقدتين تتطلبات مشاركة مختلف الوزارات العاملة على الصعيد الوطني، فضلا عن السلطات الإقليمية والمحلية والقطاع الخاص. ويجب إحراز المزيد من التقدم في وضع ترتيبات مؤسسية تكفل تسهيل الأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص وزيادة الشفافية في إدارة الأراضي.

٦١ - وثمة اعتراف متزايد بضرورة توسيع آفاق المشاركة أمام جميع الأطراف صاحبة المصلحة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة استغلال الأراضي؛ وتقوم منظمات غير حكومية ووكالات للتنمية وبعض الحكومات حاليا ببلورة مجموعة مفيدة من التجارب المكتسبة في برامج المشاركة وبخاصة في البلدان النامية. وقد بدأ العمل بالعديد من البرامج العملية المتصلة بتصميم البرامج وتنفيذها أو توسيع نطاقها منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبذل عدد من البلدان مزيدا من الجهود الرامية إلى

توفير الوسائل الكفيلة بالتعبير عن آراء الجمهور بشأن القرارات المتعلقة باستغلال الأراضي. ويدعم هذه العملية نظم المعلومات المرتبطة بالموارد من الأراضي وبالتنمية، وهي نظم شهدت تطورا سريعا في السنوات الأخيرة. ويجري وضع نظم المعلومات الجغرافية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء على مستوى القرى أحيانا.

٦٢ - ولكن ثمة معضلة ما زالت قائمة في البلدان النامية بشأن أهداف الإنتاج/الدخل والأهداف البيئية. وقد بدأ قبول وتطبيق باستراتيجية تكثيف الاستغلال المستدام للأراضي التي تم تحويلها وتنطوي على أكبر إمكانيات إنتاجية - من أجل تخفيف الضغط على التوسع باتجاه الأراضي الحدية. غير أن استراتيجيات التنمية الريفية والبيئية لا تعكس جيدا بشكل عام أهمية أن تقوم الصناعات الريفية غير الزراعية بتعزيز السياسات المشجعة للعمالة وبخاصة في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية المنخفضة.

٦٣ - وأدت الدراسة الاستقصائية التي أجراها المركز الدولي للمراجع والمعلومات المتعلقة بالتربة (دراسة جلاسود) إلى زيادة فهم مدى تدهور الأراضي المنتجة وخطورته. وفي أعقاب النداءات الموجهة لاتخاذ إجراءات في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فتح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبشكل خاص في أفريقيا[٩] ثم دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتحتاج الإجراءات التنفيذية لتحسين إدارة التربة إلى مجموعة من التدابير تشمل، حسب الظروف الوطنية، ترشيد نظام مأمون لحيازة الأراضي، وتحسين مستوى تعليم المزارعين عن طريق برامج الإعلام والارشاد، ورفع مستوى التكنولوجيا، وتوفير إطار اجتماعي واقتصادي تمكيني يشجع المنتجين على إدارة أراضيهم بصورة مستدامة.

٦٤ - وأكد مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أيضا على الخطر الذي يمثله تدهور التربة على الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وينص إعلان روما الصادر عن مؤتمر القمة للأغذية على ضرورة أن تجري زيادة الإنتاج الغذائي في إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ويعترف بأهمية الأخذ بالاستدامة في الممارسات الزراعية، ومصائد الأسماك، والحراجة، والتنمية الريفية بالنسبة للأمن الغذائي. وتدعو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية إلى الاستمرار في بذل جهود ترمي إلى القضاء على الجوع في جميع البلدان وتحدد الهدف الأدنى بتخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على تغذية كافية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٦٥ - وتزداد أوجه التضارب في استغلال الأراضي بين الزراعة والغطاء الحرجي والاستخدامات الحضرية وبخاصة في المناطق المدارية الرطبة التي تصلح لتوسيع الأنشطة البشرية. وساعد البيان المتعلق بمبادئ الغابات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على تشجيع اتباع نهج عالمية إزاء إدارة الغابات. وأعيد التفاوض بشأن الاتفاق الدولي المتعلق بالأخشاب المدارية في عام ١٩٩٣. وأدى انعقاد عدد كبير من اجتماعات الخبراء الدولية التي شاركت في رعايتها بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو، إلى إثراء واسع في فهم الإدارة المستدامة للغابات ونهج تنفيذها. وفي إطار إنجاز رئيسي، أنشأت لجنة التنمية

المستدامة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات بولاية مدتها عامان من أجل التوصل إلى توافق في الآراء واقتراح إجراءات لتنفيذ مبادئ الغابات وغيرها من توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالنسبة للغابات. وسيقدم الفريق تقريره إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحالية. وبغير استباق النتائج التي سيتوصل إليها الفريق، يمكن الإشارة إلى أن تقدما ملحوظا قد أحرز نحو التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن المبادئ الأساسية والتوجيهات التنفيذية للبرامج الحرجية الوطنية، ولتقييم الغابات، والمعايير والمؤشرات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات.

٣ - المياه العذبة

٦٦ - وفر التقييم الشامل للموارد العالمية من المياه العذبة الذي أنجز مؤخرا فهما جديدا للحالة الراهنة لتوافر المياه العذبة. وأوضح العلاقة الوثيقة بين كمية المياه (العرض) ونوعيتها ومخاطر سوء إدارة المياه. وفي العديد من البلدان النامية، قد تمثل شحة المياه أهم خطر تواجهه التنمية الاجتماعية الاقتصادية والصحة البشرية. وتتفاقم هذه المشكلة بفعل تزايد التلوث الصادر عن الصناعات، وعن المستوطنات الزراعية والبشرية.

٦٧ - وأحرز بعض التقدم في وضع نهج متكامل لاستخدام المياه وتوزيعها على مختلف المستعملين بشكل يتسم بقدر أكبر من الترشيد والانصاف. ويتميز هذا النهج أحيانا بالإدارة على مستوى مناطق أحواض الأنهار أو مستجمعات المياه وبمشاركة المستعملين والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتمويل الهياكل الأساسية. ويزداد الاعتراف بدور المرأة في إدارة الموارد المائية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٦٨ - ومن أهم قصص النجاح المرتبطة بنوعية المياه، قصة وضع مبادئ توجيهية بشأن نوعية مياه الشرب وتطبيقها ورصدها، وقصة التقدم المحرز في القضاء على الإصابة بدودة غينيا. والجهود الرامية إلى تحسين الإمدادات من المياه العامة مستمرة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حيث تشير البيانات الواردة من المختبرات الوطنية إلى تحسن تدريجي في القدرات المتاحة لرصد نوعية المياه. غير أن الهياكل الأساسية للمياه في العديد من البلدان لا تزال قاصرة تماما عن رصد التلوث ومراقبته ولحماية الصحة البشرية، ويبدو أن المستويات الحالية من الاستثمار غير كافية لمعالجة الوضع.

٦٩ - ولا يزال من العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، تجزئة المسؤوليات والتكليفات المتعلقة بإدارة الموارد المائية على الصعيد الوطني، وقلة الاهتمام الذي يولى للمياه بالمقارنة مع القطاعات الأخرى. ولا يزال من الضروري إدراك التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة المرتبطة بسوء نوعية المياه وبالتوزيع غير المناسب للمياه إدراكا كاملا في عملية صنع القرار. وما برحت قلة الموارد المالية والبشرية قيدا رئيسيا يحد من تحسين القدرات على إدارة المياه، وبخاصة في البلدان النامية.

٧٠ - غير أنه يجري وضع نهج يبشر بالأمل في إطار الشراكة العالمية في المياه وهي آلية دولية تستهدف ترجمة توافق الآراء بشأن إدارة المياه إلى خدمات لصالح البلدان النامية تتسم بسرعة الاستجابة وبالترابط، مع التأكيد على التنفيذ على الصعيد المحلي. وستقدم هذه الشراكة الدعم إلى البرامج المتكاملة لإدارة الموارد المائية عن طريق التعاون مع الحكومات والشبكات القائمة، مع وضع ترتيبات جديدة، وتشجيع جميع الأطراف المؤثرة على اعتماد سياسات وبرامج متسقة وتبادل المعلومات والتجارب في هذا الشأن.

٤ - المحيطات والبحار

٧١ - أحرز تقدم كبير في المفاوضات الحكومية الدولية التي أجريت مؤخرا فيما يتعلق بالمحيطات والبحار. وجاء دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ حيز النفاذ في عام ١٩٩٤، ثم الاتفاق المتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية المذكورة فيما يتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[١٠] الذي سيدخل بدوره حيز النفاذ بعد تصديق ٣٠ بلدا عليه، بمثابة مساهمات رئيسية في تحقيق هدف الحفظ الطويل الأجل والاستخدام المستدام للأرصدة السمكية.

٧٢ - ثم جاء اعتماد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البحرية (واشنطن العاصمة ١٩٩٥)[١١] خطوة هامة أخرى، منذ انعقاد المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، على طريق تحقيق إدارة أكثر تكاملا لمحيطات العالم. وتستعرض الحكومات حاليا المقترحات المقدمة بشأن ترتيبات مؤسسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي. وتقدم إطارا واسعا للتعاون فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة والهيئات غير التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة من أجل إنشاء آلية غرفة المقاصة وإجراء تقييم لحالة المحيطات والمناطق الساحلية. وبذلك يكمل برنامج العمل العالمي باتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى لعام ١٩٧٢ (اتفاقية لندن بشأن الإغراق) المعدلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٧٣ - وازداد تحسن الإدارة الدولية لمصائد الأسماك، التي عززها دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ حيز النفاذ، مع اعتماد قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ الذي دعت فيه الجمعية إلى وقف مؤقت عالمي على جميع أنواع صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار، واتفاق عام ١٩٩٥ الذي توصل إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[١٠]. وتم جمع هذه العمليات، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن مصائد الأسماك، في مدونة قواعد السلوك الطوعية للإدارة المسؤولة لمصائد الأسماك التي اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٥. ويتطلب الاعتماد على تربية المائيات (وبخاصة في المياه الداخلية) كجزء هام من صافي الزيادات المستقبلية في استهلاك الأسماك، تحسين إدارة موارد المياه العذبة، وحماية مواقع تربية المائيات من التلوث الناجم عن الصناعات والمناطق الحضرية، فضلا عن حماية المناطق الساحلية، والأراضي الرطبة، ومستنقعات أشجار المانغروف من ممارسات تربية المائيات بشكل غير مسؤول في المناطق الساحلية. ويزداد الاعتراف بتقييد سبل الوصول إلى موارد صيد الأسماك البحرية، ووضع أشكال

من حقوق الملكية والاستخدام بغية التوصل إلى عودة تدريجية إلى المستويات المستدامة من الصيد، وقد بدأت بعض البلدان باستخدام الحصص الفردية القابلة للنقل من طرف لآخر. وتناولت المبادرة الدولية المتعلقة بالشُّعب المرجانية أهمية هذه النظم الايكولوجية الضعيفة ويتم اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذها.

٧٤ - غير أن الترتيبات المؤسسية لإدارة المحيطات لا تزال مجزأة، وثمة مشاكل فيما يتعلق بتقاسم المسؤوليات بين المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية والمياه الدولية. ومن الواضح أيضا أنه على الرغم من الاتفاقات الهامة التي أبرمت على الصعيد العالمي، فمن شأن مسألة التنفيذ أن تتم معالجتها على نحو أفضل على الصعيد الإقليمي حيث تحتاج ولاية الإدارة وقدرات المنظمات القائمة إلى التعزيز. ولا يزال حوالي ٨٠ في المائة من التلوث البحري ينجم مباشرة عن الأنشطة البشرية من البر. ولا يمكن حماية القيمة الاقتصادية والايكولوجية للنظم الايكولوجية الساحلية، وكذلك الصحة البشرية، دون المراقبة الفعالة للتلوث الناشئ من الأنهار والبحيرات، ودون معالجة المياه المستعملة من المدن التي تقوم حاليا بتصريف نفاياتها الحضرية والصناعية مباشرة في النظم الساحلية.

٥ - التنوع البيولوجي

٧٥ - دخلت اتفاقية التنوع البيولوجي[٦] حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها حتى الآن ١٦٣ دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي. وتم إنشاء هيئة فرعية معنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية على نحو ما توخته الاتفاقية. وأنشئت آلية غرفة المقاصة وهي الآن في مرحلتها التجريبية وتتمتع جميع البلدان بإمكانية الوصول إليها، وستقدم الدعم لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. ويعكف العديد من البلدان حاليا على إعداد استراتيجيات وخطط أو برامج وطنية، لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

٧٦ - وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف، المعقود في عام ١٩٩٥، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقييم العالمي للتنوع البيولوجي الذي زاد من توافق الآراء بشأن الاتجاهات الحالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وسبل التصدي للمشكلة والحلول الممكنة لها. ولاحظ مؤتمر الأطراف، في المساهمة التي قدمها للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاتفاقية، لا تزال الأطراف تدرك أن الأنشطة البشرية تؤدي إلى تدمير التنوع البيولوجي بمعدلات لم يسبق لها مثيل. وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لا تزال المعرفة في مجال التنوع البيولوجي محدودة للغاية.

٧٧ - وبدأ العمل باستراتيجية عالمية لإدارة الموارد الجينية للحيوانات الزراعية مهمتها توثيق الموارد الجينية الحيوانية الموجودة، وتطويرها وزيادة الاستفادة منها لتحقيق الأمن الغذائي، والمحافظة على الموارد التي تمثل مادة جينية فريدة من نوعها ولكنها مهددة، مع تسهيل سبل الوصول إلى الموارد الجينية الحيوانية

المهمة بالنسبة للأغذية والزراعة. وفي الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في عام ١٩٩٦، قرر المؤتمر إنشاء برنامج متعدد السنوات للأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي الزراعي يرمي، في جملة أمور، إلى تعزيز الآثار الإيجابية وتخفيف الآثار السلبية للممارسات الزراعية على التنوع البيولوجي الزراعي.

٧٨ - وقد تقدمت خطى العمل في مجال السلامة في التكنولوجيا الاحيائية. وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادئ توجيهية تقنية بشأن السلامة في التكنولوجيا الاحيائية، وأنشئ فريق عامل بموجب الاتفاقية من أجل وضع بروتوكول بشأن السلامة في التكنولوجيا الاحيائية. كما بدأ مؤخرا برنامج علمي دولي عن السلامة في التكنولوجيا الاحيائية تحت اسم "دايفرسيتاس" شارك فيه المجلس الدولي للاتحادات العلمية واليونسكو. وتوفر "ولاية جاكرتا" المعتمدة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف، إطارا للعمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي. كما اعتمد الاجتماع الثاني إطارا للعمل العالمي الذي يشجع تقديم الدعم للهيئات الدولية الأخرى والتعاون معها. وفي الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف توسع المؤتمر في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتقدم على طريق تنفيذ الاتفاقية مشددا على أمور شتى منها التنوع البيولوجي الزراعي، والنظم الايكولوجية للغابات والمياه الداخلية.

واو - التصدي للمخاطر المتصلة بالنفايات والمواد الخطرة

٧٩ - نظّم البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية المؤتمر الدولي للسلامة الكيميائية الذي عُقد في ستكهولم في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وحضر المؤتمر ١١٠ من البلدان و ١٠ منظمات دولية و ٢٧ منظمة غير حكومية، وأنشأ البرنامج المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية الذي كُلف بالسعي للتوصل إلى توافق للآراء بين الحكومات بشأن وضع استراتيجيات لتنفيذ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ والاضطلاع باستعراضات دورية لهذه الاستراتيجيات. وسيُعقد الاجتماع الثاني للمنتدى في أوتاوا، كندا في شباط/فبراير ١٩٩٧.

٨٠ - وقام عدد من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/وكالة الطاقة النووية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية بوضع مقاييس السلامة الأساسية الدولية للحماية من الإشعاعات المؤينة ولسلامة المصادر المشعة، وأوصت هذه المنظمات بأن تستخدم الحكومات ودوائر الصناعة هذه المقاييس. كما وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لائحة منقحة للنقل الآمن للمواد المشعة.

٨١ - وفي ميدان الموافقة المسبقة عن علم، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم وتجري مفاوضات من أجل عقد اتفاقية للموافقة المسبقة عن علم. وعُقد اجتماعان للجنة التفاوض الحكومية الدولية في عام ١٩٩٦، ويُتوقع عقد مؤتمر دبلوماسي في هذا الشأن في عام ١٩٩٧. كما ازداد عدد البلدان المشاركة في الإجراء الطوعي إلى ١٤٨ بلدا، وتم إخضاع ١٧ مادة كيميائية للإجراء.

زاي - دور الحكومات والمجموعات الرئيسية

٨٢ - يوضح جدول أعمال القرن ٢١ أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تنجزها الحكومات وحدها. ويؤكد دور أوساط القطاع الخاص والمجموعات الأخرى في المجتمع المدني، التي تحتل مكانة بارزة في جدول أعمال القرن ٢١. وقد عززت التجربة منذ عام ١٩٩٢ الحاجة إلى مثل هذا النهج. فالعولمة تؤثر في قدرة الحكومات على تحقيق النتائج المرغوب فيها بل تحد أحيانا من هذه القدرة. وفي حين أن الحكومات تواصل توفير الإطار العام الذي يعمل فيه القطاع الخاص، يتخذ القطاع الخاص كثيرا من القرارات الهامة، لا سيما الشركات العاملة في سياق دولي. وعلى الحكومات أيضا أن تضمن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، في وقت تزداد فيه القيود المفروضة على الميزانية. وأظهرت التجربة أن فرض لوائح إلزامية مفصلة على القطاعات الإنتاجية أصبح أقل جدوى، وأقل ملاءمة، وأقل فعالية. وفي حين أنه سيتعين على العولمة أن تجد ردا على أشكال جديدة لاتخاذ القرارات الدولية، سيتطلب التنفيذ الفعال للسياسات الدولية والوطنية عمليات تتسم باللامركزية وبالمشاركة في صنع القرارات.

١ - الحكومات

٨٣ - أنشا ما يقرب من ١٥٠ بلدا لجانا أو آليات للتنسيق على المستوى الوطني ترمي إلى تطوير نهج متكامل للتنمية المستدامة وإشراك نطاق واسع من قطاعات المجتمع المدني في عملية وضع البرامج ورسم الاستراتيجيات. وقد تم إنشاء أكثر من ٩٠ في المائة منها، استجابة إلى مؤتمر البيئة والتنمية، معظمها في البلدان النامية. ولكن في بعض البلدان، كانت المجالس الوطنية للتنمية المستدامة ذات طبيعة سياسية أكثر منها فنية. وتنزع إلى تقديم تعهدات واسعة مع متابعة محدودة على الصعيد العملي دون أن يكون لها تأثير كبير على الخطط والاستراتيجيات القطاعية.

٨٤ - ومن أكثر التطورات الواعدة ما تم على صعيد المدن والبلديات حيث تهيمن المبادرات المحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١. وكانت هذه المبادرات تعبيرا جماهيريا عن القلق والمشاركة وليست عمليات مخططة من أعلى إلى أسفل. ولم ترغب السلطات المحلية في كثير من الحالات في ربط جهودها بخطط العمل الوطنية خشية أن يُفرض عليها جدول الأعمال من أعلى ولا ينبثق عن الاحتياجات المحلية. وتم الإبلاغ عن مجموعة كبيرة من الحالات الناجحة في السنوات الأربع الماضية بشأن هذه المبادرات. وقد طور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في إطار أعماله التحضيرية للموئل الثاني، بالتعاون مع شركاء آخرين، قاعدة بيانات كبيرة عن "أفضل الممارسات" المتصلة بالتنمية المستدامة على المستوى المحلي، وهي متاحة الآن على شبكة الانترنت. وقد اتضح أن الاستراتيجيات والخطط المتبعة على المستوى المحلي أكثر نجاحا من الاستراتيجيات والخطط المعمول بها على المستوى الوطني من حيث تأثيرها المباشر.

٢ - البرلمانات

٨٥ - شاركت البرلمانات في كثير من البلدان مشاركة نشطة في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر البيئة والتنمية. وظل الاتحاد البرلماني الدولي يقدم تقريرا سنويا في هذا الشأن إلى لجنة التنمية المستدامة، استنادا إلى نتيجة دراسة استقصائية سنوية أجرتها اللجنة. وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي أيضا إعلانات متصلة بالتنمية المستدامة، ومنها مثلا ما يتصل بالتمويل ونقل التكنولوجيا وحفظ الأرصدة السمكية العالمية.

٣ - المنظمات الدولية

٨٦ - يمكن للتعاون الدولي أن يسهّل الانتقال نحو التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ويدعم الإجراءات ذات الصلة المتخذة على الصعيد الوطني. وقد أظهر ذلك، بالإضافة إلى الالتزام المتزايد من جانب المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية بجدول أعمال التنمية المستدامة، أن بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تضيف، بالمشاركة مع الهيئات الدولية الأخرى، قيمة كبيرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ برغم وجود عدد من العقبات.

٨٧ - وقد نشأت أيضا أشكال جديدة من التعاون على الصعيد الإقليمي. منها التعاون بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وممثلي الوكالات والبرامج العالمية التابعة للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وقد أصدر عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية بيانات سياسية وخطط عمل بشأن التنمية المستدامة. وعُقدت هذه الاجتماعات بمشاركة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وقد تم إنشاء لجنة جديدة (لجنة أسماك التونة في المحيط الهندي) برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإدارة أسماك التونة في المحيط الهندي. وأدت المؤتمرات الوزارية البارزة دورا هاما في تحديد المهام المطروحة وساعدت في زيادة الوعي العام والسياسي.

٨٨ - وقد اتسع بسرعة نطاق الترتيبات الاقتصادية الإقليمية لتشمل بلدانا جديدة ومجالات جديدة في السياسات العامة، واستمرت في التطور بعد انتهاء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فمثلا، دخلت ثلاث دول أعضاء في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) في اتفاق متوازٍ وأنشأت لجنة معنية بالتعاون البيئي لتنفيذ الاتفاق. ويسمح هذا الإطار بمشاركة المواطنين في رصد الامتثال للقوانين واللوائح البيئية الوطنية.

٤ - القطاع الخاص

٨٩ - ثبت أن جدول أعمال القرن ٢١ يمثل نقطة انطلاق لكثير من المبادرات الجديدة في مجال الأعمال التجارية وهدفها المعلن هو الاستدامة، وقد حققت تقدما ملحوظا في مجالات الشراكات بين الصناعات

والحكومات، وتطوير أدوات مبتكرة للسياسات العامة، والتكنولوجيات والمنتجات الفعالة بيئيا، وتوسيع اهتمامات الاستدامة فيما يتعلق بالعلاقة بين الأعمال التجارية والمجتمع العريض.

٩٠ - وتشجع اعتبارات فعالية التكلفة والكفاءة الحكومات على أن تكمل النهج التنظيمية التقليدية بمجموعات متكاملة أوسع في مجال السياسات العامة بما في ذلك الأدوات الاقتصادية وغير ذلك من الاستراتيجيات المستندة إلى "الشراكات" بين القطاعين الخاص والعام. وهذه الأدوات، التي تشمل الضرائب والرسوم البيئية، والإعانات البيئية، والصناديق البيئية، والمستندات قابلة للتداول بشأن الانبعاثات، وسندات الأداء البيئي، والاتفاقات الطوعية، مستخدمة على مستوى ما في جميع المناطق في العالم من جانب حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

٩١ - وتستجيب الأعمال التجارية والمنظمات الصناعية إلى ذلك من خلال وضع وتنفيذ عدد متزايد من المدونات الطوعية لقواعد السلوك ونظم الإدارة البيئية التي تساعد المنشآت على الوفاء بمقاييس الأداء البيئية دون الحاجة إلى وضع لوائح مفصلة. وقد أسهمت معايير نظم الإدارة البيئية مثل سلسلة ISO 14000 ونظام الإدارة ومراجعة الحسابات الإيكولوجية التابع للاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من المعايير الوطنية (مثل معيار المملكة المتحدة BS 7750) مساهمة كبيرة في اعتماد دوائر الصناعة نهج الإدارة البيئية وفي قدرة الحكومات على المواءمة بين التشريع البيئي وبين التحسينات الصناعية في هذا المجال. وتساعد غرفة التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغير ذلك من المنظمات، البلدان، لا سيما البلدان النامية، في بناء القدرة اللازمة لها للامتثال لهذه المعايير الجديدة، لكي تتمكن، في جملة أمور، من المحافظة على فرصها في مجال التصدير أو زيادة هذه الفرص.

٩٢ - وقد تجاوزت الآن كثير من الشركات الكبيرة مجرد السيطرة على التلوث في نهاية عملية الإنتاج إلى تحقيق إنتاج أنظف وأكثر تكاملا، واتباع نهج على مدار عمر المنتج يرمي إلى الحد مما قد ينجم عن السلع والخدمات التي تقدمها من آثار بيئية. غير أن الأمثلة في السوق ما زالت مقتصرة على عدد صغير نسبي من فئات المنتجات، وفي مقدمتها أنواع الورق والمنتجات الورقية المعاد تدويرها، وأنواع الدهان والورنيش الخالية من المادة المذيبة، ومستحضرات التجميل، ومواد التغليف القابلة للتدوير. وتشجع منظمات مثل مجلس الأعمال التجارية العالمي للتنمية المستدامة مفهوم "الفعالية الايكولوجية" (إنتاج السلع والخدمات ذات الاستخدام المحدود من الطاقة والمواد) مما يحظى باهتمام متزايد من شركات، لديها موارد تسمح لها بإجراء تغيير تقني وإداري. غير أنه تم تحقيق تقدم محدود مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تحتاج إلى الدعم سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية إذا أريد منها أن تتصدى للتحديات المستدامة المتزايدة التي تتمثل في اللوائح والمعايير البيئية الوطنية والدولية، والمدونات الطوعية لقواعد السلوك التي تطورها الشركات الكبيرة.

٥ - المجموعات الرئيسية الأخرى

٩٣ - اتسمت المشاركة العملية المنحى للمجموعات الرئيسية الأخرى بصفة خاصة بنشاط ملحوظ. فقد زادت المجموعات من تفاعلها المباشر مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، بما في ذلك أمانات الاتفاقيات والعمليات الناشئة عنها. وما برح ممثلو المجموعات الرئيسية يعملون كشركاء نشطين في التشجيع على التنمية المستدامة فيما بين أعضائهم والمجتمع المحلي على سعته. وتعمل النقابات على إدخال التنمية المستدامة إلى مكان العمل. وتقوم المجتمعات العلمية والتكنولوجية بدور حيوي في تشخيص المشاكل ورسم خيارات الاستجابة لها. وأضحت السلطات المحلية، بحكم التركيز الجغرافي لأنشطتها، مكونا متزايد الأهمية من مكونات العملية الاستشارية المتعلقة بالمشاكل والحلول المحلية.

٩٤ - وما برح الشباب يقومون بدور نشط في تعزيز التنمية المستدامة لما تتسم به من أهمية بالغة بالنسبة إلى مستقبلهم بالرغم من عدم إدماجهم لغاية الآن إدماجا كافيا في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي وعدم توفر معلومات. ويتزايد قلق السكان الأصليين والمزارعين إزاء أثر التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الاحيائية على القيم التقليدية وحقوق الملكية. وأضحى السكان الأصليون مشاركين نشطين على الصعيد الحكومي الدولي في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي وضرورة حماية موارد المورثات. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تم إيلاء مزيد من التركيز على حقوق وأدوار المرأة في التنمية المستدامة في المؤتمرات العالمية الأخرى، ولا سيما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومع الاعتراف بضرورة تمكين المرأة في هذا المضمار. وقد أثيرت قضايا حقوق المرأة وأدوارها في جميع المؤتمرات التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٩٥ - وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور نشيط جدا في وضع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والوطني. وهي تعمل بصفة متزايدة شريكا منفذا مع الحكومات الوطنية ومنظمات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا تتلقى المنظمات غير الحكومية دائما دعما ماليا كافيا من المؤسسات الوطنية ولا تتمتع بإمكانية وصول كافية إلى الهيئات الدولية. ويلزم النهوض بدور المنظمات غير الحكومية إذا ما أريد بلوغ إمكانياتها الكاملة في المساعدة على تحقيق الاستدامة.

٩٦ - وبالرغم من التطورات الإيجابية الكثيرة، فإن تنفيذ الأهداف المحددة الواردة في فصول جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بالمجموعات الرئيسية لم يبلغ دائما المستوى المرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، لم يتحقق لغاية الآن التوازن بين الجنسين في عملية صنع القرار ولم تنفذ الصكوك الوطنية الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. وما تزال حالة السكان الأصليين تبعث على القلق البالغ بالنظر لعدم اتخاذ إجراءات كافية على الصعيد الوطني.

حاء - وسائل التنفيذ

٩٧ - من مصادر القوة الرئيسية لجدول أعمال القرن ٢١ ما يكمن في تعريفه لوسائل التنفيذ ذات الصلة بالأنشطة القطاعية الاقتصادية المختلفة. وتمثل النهج المتبعة في تنفيذ السياسات التي يجري وضعها حاليا في هذه المجالات عنصرا أساسيا في بناء استراتيجيات وصكوك متكاملة للتنمية المستدامة.

١ - تمويل التنمية المستدامة

٩٨ - كان متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ أقل مما كان عليه في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ من ناحيتي القيمة المطلقة والنسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي حيث انخفضت إلى أقل معدل لها على مدى ٣٠ سنة. ولم يتجاوز عدد البلدان التي حققت هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سوى أربعة بلدان. وهذه البلدان هي الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا. وكان النقصان في المساعدة الإنمائية الرسمية مسألة على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للبلدان الفقيرة جدا التي لا يتاح لها سوى إمكانية وصول محدودة للمصادر الأخرى من التمويل الخارجي والاستثمار الخاص. فهذا النقصان يقيد إلى حد كبير قدرة الحكومات في معظم البلدان النامية على الاضطلاع بالاستثمارات الاجتماعية والبيئية التي لا تجتذب الاستثمارات الخاصة بأي شكل آخر. وتمت تغذية الأموال المقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية، وهي مرفق البنك الدولي للإقراض بشروط تساهلية، مما يشير إلى استمرار التزام المانحين بالتعاون المتعدد الأطراف بشأن الحد من الفقر والتكيف والنمو الاقتصاديين والاستدامة البيئية، وذلك بالرغم من أن الموارد لا تزال غير كافية حتى الآن. ومن الواضح أن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية لا يتفق مع التوقعات التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وذلك بالرغم من الجهود الرامية لإيجاد مصادر جديدة وإضافية للتمويل الداخلي عن طريق آليات بديلة.

٩٩ - وفي السنوات التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، زادت مؤسسات بريتون وودز من التزامها بالتنمية المستدامة مما ساعد على توفير مصادر أخرى للبلدان النامية الفقيرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة بيئيا. وازداد إلى حد كبير اهتمام البنك الدولي في الآثار البيئية والاجتماعية لمشاريعه في البلدان النامية. فقد كان اهتمام البنك بالقضايا البيئية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اهتماما هامشيا لكن حافظة قروض البنك المخصصة للمشاريع البيئية بلغت بعد المؤتمر ١٢ بليون دولار في عام ١٩٩٦ وبدأ بالاضطلاع بالتقييمات البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة من قبل البنك.

١٠٠ - وفي عام ١٩٩١، انطلق مرفق البيئة العالمية كبرنامج رائد لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في السعي للحصول على المنافع العالمية في مجالات التركيز الأربعة المتمثلة في التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. وخلال المرحلة التجريبية، خصص مبلغ يقارب ٧٣٠ مليون دولار لتمويل برنامج عمل لـ ١١٥ مشروعا عالميا وإقليميا وقطريا. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تشكيل المرفق وتغذيته كمصدر رئيسي لتمويل البيئة العالمية. لكن

صوغ مقترحات وطرائق لتنفيذ المشاريع التي ستمول من المرفق ظل مسألة مستغرقة للوقت ومعقدة في كثير من الأحيان. وبالرغم من أن قدرا كبيرا من العمل خصص لإعداد مبادئ توجيهية ومقترحات، فما زال هناك مجال لزيادة التحسين في صرف الأموال دعما لمشاريع مرفق البيئة العالمية.

١٠١ - ومن أهم أوجه التقدم التي تحققت في مجال تمويل التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. فقد وصل متوسط التدفق السنوي لرأس المال الخاص إلى البلدان النامية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال فترة السنتين من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٤ إلى مبلغ قدره ١٠٢ بليون دولار أو حوالي ٦٠ في المائة من مجموع التدفقات من منظمة التعاون والتنمية إلى البلدان النامية. والأهم من ذلك، أن حوالي ٤٢ في المائة من جميع التدفقات الخاصة التي جاءت من منظمة التعاون والتنمية إلى البلدان النامية في نفس الفترة جاء على شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهي استثمارات من النوع الأكثر استقرارا وموثوقية على الأجل الطويل.

١٠٢ - وبالرغم من الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية المتوسطة المستوى، لم تحصل أفقر البلدان على التدفقات اللازمة من مبالغ رأس المال الخاص حيث لا يزال معدل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بالنسبة للناتج القومي الإجمالي أقل من حوالي نصف معدل البلدان النامية المتوسطة الدخل.

١٠٣ - ومنذ عام ١٩٩٢، طرأ في كثير من البلدان النامية تحسن ملحوظ على نسبة الديون إلى الصادرات وهو ما يعد المؤشر الرئيسي لقدرة اقتصاد بلد ما على سداد ديونه. وخففت وطأة مشاكل الديون التي أثقلت كاهل البلدان النامية المتوسطة الدخل في الثمانينات عن طريق مجموعة من السياسات الاقتصادية السليمة، وتحرير التجارة الدولية وتحركات رأس المال، وإعادة جدولة الديون الخارجية الثنائية وإدخال أدوات جديدة من نوع أدوات "بريدي" وبرامج تحويل الديون (التي كان برنامج تحويل الدين إلى رأس مال سهمي، من أنجحها ولا سيما في أمريكا اللاتينية، لغاية عام ١٩٩٤).

١٠٤ - بيد أن عبء الديون الذي يثقل كاهل البلدان المنخفضة الدخل المدينة بديون باهظة قد ازداد خلال العقد الأخير، مما أضعف من إمكانية تنميتها. وتحظى المبادرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ والرامية إلى استحداث مجموعة شاملة لتخفيف عبء الدين الخارجي يكون هدفها تلك البلدان، تحظى بترحيب خاص.

٢ - نقل التكنولوجيا

١٠٥ - يتوقف تحقيق كثير من أهداف جدول أعمال القرن ٢١ على إدخال تكنولوجيات أنظف وأكفأ (التكنولوجيات السليمة بيئيا). وقد اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة برنامج عمل يركز على إمكانية الوصول إلى المعلومات ونشرها، وعلى بناء القدرات اللازمة لإدارة التغير التكنولوجي

والترتيبات المالية، وترتيبات الشراكة. وفي الفترة التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، عقدت حلقات عمل وأجريت دراسات، وشرع بحملات لتعزيز الوعي ونشر المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وكان القصد منها حفز الطلب على التكنولوجيا السليمة بيئيا، وبالتالي التشجيع على نقلها. وقام عدد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال باعتماد سياسات وتنفيذ برامج تدعم إجراء تحول تدريجي في الاستخدام من تكنولوجيات ومعدات "المكافحة عند المصب" أو (التنظيف) إلى حلول تكنولوجية متكاملة في عمليات الإنتاج والمنتجات. وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنشئت في تسعة بلدان مراكز وطنية للإنتاج الأنظف قادرة على تسهيل الانتقال صوب هذا النمط من الإنتاج.

١٠٦ - وبالرغم من عدم توفر بيانات ملموسة، يسود اعتراف عام بأن مستوى التكنولوجيا والاستثمارات المتصلة بالتكنولوجيا الآتية من مصادر عامة أو خاصة في البلدان المتقدمة النمو، الموجهة إلى البلدان النامية لم يتحقق بصفة عامة، حسبما كان متوخى في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأدت زيادة التدفقات الخاصة إلى توظيف استثمارات في الصناعة والتكنولوجيا في بعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. لكن عددا كبيرا من البلدان النامية ظل خارج الحلبة مما أبطأ من سرعة عملية التغير التكنولوجي في تلك البلدان.

١٠٧ - ويلزم توفر مزيد من المعلومات من الحكومات القومية والمحلية والقطاع الخاص بشأن فعالية السياسات الرامية إلى تسهيل وتعجيل نقل التكنولوجيا والانتشار التكنولوجي. ومن شأن هذه المعلومات أن توفر نظرات أعمق في (أ) العلاقة بين الشواغل البيئية والطلب على التكنولوجيات والابتكار التكنولوجي؛ (ب) فعالية استراتيجيات الشركات للتكيف مع متطلبات التغير والدعم التكنولوجيين لعمليات الإنتاج المسؤولة والمتنافسة بيئيا؛ (ج) الاتجاهات المتعلقة بديناميات الأسواق الوطنية للتكنولوجيا البيئية وتوفير بيانات دولية أدق بشأن تدفقات التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٣ - بناء القدرات

١٠٨ - أدى التركيز الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ على زيادة النهج القائمة على المشاركة في معالجة التنمية المستدامة إلى التأثير في جيل جديد من مشاريع بناء القدرات التي وضعت منذ عام ١٩٩٢. ومعظم الأنشطة الرامية إلى الإدارة البيئية والتنمية المستدامة تركز جهودها حاليا صوب تقييم الأطراف المؤثرة والمستفيدين. فعلى سبيل المثال، برهن برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أنه حافز فعال وآلية تعليمية لدعم بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة. ولغاية أيار/مايو ١٩٩٦، بلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى برنامج بناء القدرات للقرن ٢١، سواء عن طريق صندوقه الاستئماني أو عن طريق آليات أخرى، مبلغا يقارب ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٩٣، ساعد البرنامج في تمويل مشاريع فيما يزيد على ٤٠ بلدا.

١٠٩ - وتم إحراز تقدم كبير في مجالات صوغ الاستراتيجيات وزيادة المشاركة وتبادل المعلومات. ولكن ما زال الأمر يفتقر إلى الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة للاضطلاع بالعديد من المهام الفنية المقترنة بالتنمية المستدامة. ولذلك، فالعمل الطويل الأجل الذي يتعين أن يقوم به كثير من البلدان هو إقامة هياكل تقنية وعلمية ومؤسسية. كما أدى غياب وجود التمويل المشترك من المانحين الثنائيين إلى إبطاء قدرة البلدان على العمل في مجال البرامج الأوسع لبناء قدرات متعددة العناصر.

٤ - المعلومات اللازمة لصنع القرارات

١١٠ - تعتبر المعلومات والبيانات ذات النوعية الجيدة حاسمة في تحديد طبيعة ونطاق المشاكل، غير أن التقدم المحرز في جمع وتنظيم وعرض المعلومات في شكل قابل للاستعمال كان متباينا. وقد تحسنت نوعية المعلومات على الصعيد الدولي، من حيث جمع البيانات ووضع المؤشرات تحسنا كبيرا منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويلزم زيادة تطوير وتحسين المعلومات على الصعيدين الوطني والمحلي بالاضافة إلى مرافق تبادل هذه المعلومات.

١١١ - وقد تم جرد كثير من مجالات البيانات المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك نوعية الهواء في المناطق الحضرية، والمياه العذبة، والتصحر، والتنوع البيولوجي، وأعالي البحار، والغلاف الجوي العلوي، والعوامل الديموغرافية، والتحضر، والفقر، والصحة، والحق في الحصول على الموارد، والمعلومات المتعلقة بمختلف المجموعات الرئيسية، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأحرز تقدم كبير في سد الثغرات، عن طريق مبادرات اتخذتها منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وللتصدي لحالة غياب البيانات الحاسمة على المدى الطويل اللازمة لفهم مشاكل النظم الإيكولوجية العالمية، صممت المنظمات الدولية والمجتمع العلمي نظم الرصد بحيث تجعل عملية جمع البيانات أكثر اتساقا وفعالية من حيث التكلفة. وقد أنشئت آليات هامة للملاحظة والرصد والتقييم والتبادل لتقييم حالة نظم الكوكب وتعزيز تدفق المعلومات. ومن بينها النظام العالمي لمراقبة الأرض، والنظام العالمي لمراقبة المناخ، والشبكة العالمية لرصد المحيطات. ومن بين المبتكرات البارزة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية، والشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية، ومنتدى الجبال، والمنتدى العالمي لوضع النماذج. وقد تم الاضطلاع بعمل هام، لا سيما تحت رعاية المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية، بشأن تطوير معلومات عن السلامة الكيميائية.

١١٢ - وتم الاضطلاع، منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بالكثير من الأعمال الجديدة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. وشرعت لجنة التنمية المستدامة من ناحيتها في تنفيذ عملية عالمية للاعتماد على هذه المبادرات، واستخدام خبرتها ومعارفها المشتركة للتوصل إلى توافق للآراء بشأن الصلاحية التقنية للمؤشرات، وقابليتها للمقارنة، ومقبوليتها السياسية. ووافقت لجنة التنمية المستدامة على برنامج عمل أدى إلى وضع مجموعة أساسية أولية من مؤشرات التنمية المستدامة، وتلا ذلك إعداد ورقات منهجية بشأن كل

مؤشر من هذه المؤشرات. والهدف هو التوصل إلى مجموعة متفق عليها من المؤشرات المتاحة لاستخدامها على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٠٠.

١١٣ - ويجري العمل، في نفس الوقت، في مختلف القطاعات لتطوير مؤشرات قطاعية أكثر تفصيلا لقياس الأداء في إطار الاتفاقات الدولية، وفي المجتمع العلمي لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في مؤشرات كلية بصورة أكبر، تضع في الاعتبار الروابط فيما بينها. وفي هذا الصدد، هناك نهج مثمر بصفة خاصة لإدماج عناصر التنمية المستدامة في إطار تشغيلي ويتمثل في التفكير في تدفقات الاستثمارات التي تحافظ على أرصدة المجتمع من الأصول البيئية (رأس المال الطبيعي)، ورأس المال المادي (البيئة المحيطة)، ورأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي أو زيادتها. وفي حين أن المبادلة المحدودة ممكنة بين مختلف هذه الفئات من الأصول، إلا أنها تكمل بعضها البعض إلى حد كبير. وهكذا يتمثل التحدي للتنمية المستدامة في تعزيز جميع أنواع الثروات في نظام يثري معه البشر ويحافظ على الطبيعة في وقت واحد.

١١٤ - وقد تم تحقيق تقدم أقل، وإن كان ذا شأن، على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأنجز عدد متزايد من البلدان قوائم الجرد الوطنية ونظم جمع البيانات اللازمة. وتفسر عدة عوامل هذا الاتجاه، بما في ذلك النمو السريع لاستراتيجيات وخطط وأهداف التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية؛ واعتماد مؤشرات وطنية ومحلية؛ والتصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة؛ وفي بعض الحالات الدعم المقدم من المجتمع الدولي لبناء القدرات اللازمة لهذه الأنشطة.

١١٥ - ويعد العمل الذي بدأ لتبسيط الابلاغ الوطني في ميدان التنمية المستدامة ذا أهمية كبيرة وينبغي أن يستمر. كما ينبغي التركيز على إنشاء برنامج عمل لسنوات متعددة يركز في جملة أمور على جدول زمني للإبلاغ لمساعدة التخطيط الوطني، ويركز أيضا على تقاسم المعلومات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالوسائل الالكترونية إلى أبعد حد ممكن.

١١٦ - وإجمالا، تم قطع شوط كبير فيما يتعلق بمدى توافر المعلومات على نحو مستقل عن جدول أعمال القرن ٢١، نتيجة التغيرات التكنولوجية السريعة والثورية في مجال تكنولوجيات نظم المعلومات الحاسوبية، والاتصالات اللاسلكية، والجغرافية. غير أنه لم ينجز إلا القليل لجعل نظم الاتصالات اللاسلكية الوطنية تستجيب للطلب المتزايد على المعلومات الالكترونية. وهذا صحيح بصفة خاصة في بعض البلدان النامية، حيث يعرقل عدم توفر الهياكل الأساسية وشبكات الهاتف الكافية فرص الوصول إلى الشبكات الالكترونية الجديدة.

ثالثا - التحديات والأولويات في المستقبل

١١٧ - أدت الفروع السابقة إلى عدد من النتائج العامة التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند تحديد الأولويات لاتخاذ إجراء دولي في المستقبل على طريق التنمية المستدامة. والتقدم المحرز واضح في كثير من الخطط والاستراتيجيات التي تم تطويرها على كل مستوى من مستويات العمليات. والاستراتيجيات هي الخطوة الأولى في دورة السياسة العامة التي يجب أن تؤدي إلى اتخاذ القرارات الصعبة سياسيا بشأن الأولويات ومخصصات الميزانية، وتنفيذ الإجراءات وعمليات الاستعراض.

١١٨ - وما زال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه لكي يفهم صانعو القرارات، فضلا عن الجمهور، معنى التنمية المستدامة. وبناء عليه، هناك حاجة إلى استراتيجيات كافية للاتصالات على الصعيدين الدولي والقطري لضمان تحقيق هذا الفهم.

١١٩ - وقد أكدت السنوات الأربع التي استغرقها تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الأهمية الحاسمة لنهج متكامل للتنمية المستدامة، يشمل جميع الجهات الفاعلة في عملية قائمة على المشاركة.

فاستراتيجيات التنمية المستدامة آليات هامة لتعزيز القدرات الوطنية، والربط بينها، إذ تجمع مختلف الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنطوي على مشاركة جميع الأطراف المعنية.

وينبغي أن تعطي أنشطة بناء القدرات الأولوية لتطوير هذه الأنشطة وتنفيذها.

وينبغي أن تمتد هذه الاستراتيجيات إلى مختلف مستويات الحكم.

إذ يتطلب التخطيط والتنفيذ الفعالان لسياسات التنمية المستدامة مشاركة جميع الفئات الاجتماعية. وتنقسم المسؤولية عن إدارة الموارد، لا سيما على الصعيد المحلي في كثير من الأحيان بين النساء والرجال، وبين مختلف الفئات الاجتماعية - الاقتصادية. ولكل فئة من الفئات معارف ومهارات محددة يمكن أن تتكامل في عملية التخطيط، ومن شأن المشاركة في عملية صنع القرار أن تشجع على الالتزام التزاما واسعا بسياسات التنمية المستدامة وعلى تنفيذها.

١٢٠ - ويعتبر القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم عنصرا ذا أولوية بالنسبة للتنمية المستدامة، كما ورد في جدول أعمال القرن ٢١، وكما جرى تفصيله بإسهاب في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١٢].

بالنسبة لمن يعيش في الفقر، وبالنسبة للبلدان التي تشمل حالات الفقر الكثيرة، يجب أن يكون القضاء على الفقر أولوية عالية، من حيث أنه هدف في حد ذاته ومن حيث تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ويجب إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية وتنفيذ هذه الالتزامات.

١٢١ - ولقد تم تحقيق تقدم كبير في زيادة تطوير واعتماد توافق دولي للآراء بشأن الادارة المستدامة للموارد الطبيعية في شكل اتفاقات دولية.

تحوّل تركيز المناقشات الدولية، بما في ذلك المناقشات التي جرت في إطار اتفاقيات ريو المتعلقة بتغير المناخ[٨] وبالتنوع البيولوجي[٦] وبالتصحر[٩]، من تطوير السياسات إلى تنفيذها. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للغلاف الجوي، والمحيطات، وإدارة الأراضي، والتنوع البيولوجي.

١٢٢ - غير أن مزيدا من تطوير السياسات على الصعيد العالمي للاسترشاد بها في عملية التنفيذ أمر لازم في بعض المجالات.

ومن المرجح أن يترك الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بعض مجالات الإدارة المستدامة للغابات بدون حل. وتلقي الأدلة التي يقدمها التقييم العالمي الشامل لموارد المياه العذبة في العالم ضوءا جديدا على طابع الإلحاح الذي تتسم به حالة المياه العذبة في العالم، مما يتطلب ردا موحدا في مجال السياسة العامة. والأدلة العلمية لما ينجم في الصحة والنظم الإيكولوجية من آثار سلبية من جراء بعض المواد الكيميائية، لا سيما الملوثات العضوية الثابتة، أدلة كثيرة لدرجة أن ضرورة التوصل إلى اتفاق دولي بشأن التخلص منها باتت أمرا ملحا.

١٢٣ - وهناك حاجة في بعض المجالات إلى تحسين تنسيق السياسات وتنفيذها على الصعيد الإقليمي.

إن بعض المسائل مثل البحار الإقليمية، وبعض جوانب تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي عبر الحدود، والآثار البيئية عبر الحدود، وتدهور التربة وحركة النفايات الخطرة عبر الحدود، من بين المسائل التي يمكن التصدي لها على أفضل وجه على الصعيد الاقليمي.

١٢٤ - وتعد ضرورة وجود نهج متكامل لإدارة كل مورد من الموارد الطبيعية، أحد الدروس الهامة المستخلصة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومتابعته. وفي بعض المجالات، مثل المحيطات، تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات غير المترابطة بالضرورة فيما بينها. ويجب أن تضمن المناقشات المتعلقة بالمتابعة تحقيق تكامل أفضل.

١٢٥ - ويمكن إنجاز المزيد لجعل عمليات تنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث (تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتصحر) يعزز بعضها البعض، عن طريق التصدي للصلات الموضوعية وتحديد المشاريع التي تحقق أهداف أكثر من اتفاقية واحدة.

١٢٦ - ولتسهيل التنفيذ الفعال، يجب الجمع بين النظر في مسائل إدارة الموارد والتأكيد بقدر متساو على تطوير السياسات القطاعية.

يجب إدراج القطاعات الاقتصادية (الزراعة، ومصائد الأسماك، والحراجة، والصناعة، والمستوطنات البشرية، والطاقة، والنقل، والخدمات الاجتماعية، الخ.) ضمن إطار المناقشات الدولية المتعلقة بالتنفيذ، وجعل هذه المناقشات مسؤولة عن مساهمتها في المشاكل والحلول. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بمسائل مثل الصحة، والادارة السليمة للنفايات، والسلامة الكيميائية.

١٢٧ - يلزم القيام بعمل عاجل لإبطاء تدهور الأرض الزراعية، ورده على أعقابه عند الإمكان. إن تحسين إدارة وإصلاح الأرض المروية، وتحسين تخطيط استغلال الأراضي لخفض فَقد الأراضي المنتجة بصورة لا ضرورة لها من أجل التنمية، يعدان من قبيل الأولويات.

إن الإمدادات الغذائية ستأتي مستقبلا بدرجة كبيرة من تكثيف الزراعة، أي من زيادة إنتاجية الأراضي الحالية. ومن ثم، فإن تدهور الأراضي وفقدان الأراضي المنتجة يؤديان إلى تقلص إمكانية تحقيق زيادات في المستقبل، وإلى زيادة التحديات التكنولوجية والاجتماعية والمالية التي تنطوي عليها زيادة الإنتاج.

١٢٨ - يلزم إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى إدماج تقييمات الأثر الصحي في التخطيط القطاعي الاجتماعي وفي خطط التنمية المستدامة.

١٢٩ - ثمة فجوات كبرى في المناقشة الدولية للقطاعات الاقتصادية، وبالتحديد في ميدان الطاقة والنقل والسياحة.

يمكن القول بأن الطاقة هي أهم حلقة تربط بين البيئة والتنمية، غير أن التوترات بين الاحتياجات المشروعة للطاقة في البلدان النامية لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وبين نتائج التوسع في استخدام أنواع الوقود الأحفوري بالنسبة إلى الصحة البشرية والتلوث المحلي والإقليمي والعالمي لم تعالج على النحو الكافي. وقد عولج هذا الإغفال إلى حد ما في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، غير أن الطاقة تظل مجالا يتطلب تحليلا وعملا أكثر تركيزا، ليس فقط من زاوية أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة، وإنما أيضا من زاوية المسألة الجوهرية المتعلقة بالطريقة التي يمكن

بها للبلدان النامية بصفة خاصة أن تحصل على ما تحتاج إليه من مستويات إمدادات الطاقة لأغراض تنميتها، مع التقليل في الوقت ذاته من اعتمادها على أنواع الوقود الكربونية القاعدة.

وفي مجال النقل، كان نمو ذلك القطاع يفوق بدرجة كبيرة التحسينات التي أدخلت على كفاءة استخدام الوقود والمواد.

وتعد السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، بما لها من آثار اجتماعية وبيئية كبرى.

١٣٠ - إن المناقشة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المتغيرة يجب أن تخرج عن نطاق الكلام المجرد، وذلك بأن تطرح على سبيل المثال نهجا استراتيجيا وتدابير ملموسة تضطلع بها القطاعات الاقتصادية. وينبغي جعل آثار أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة في البلدان الصناعية على فرص التصدير في البلدان النامية قيد الاستعراض الدائم.

١٣١ - ولا جدال في ضرورة إجراء مناقشات دولية بشأن تحقيق الدعم المتبادل بين أهداف تحرير التجارة والتنمية المستدامة. وينبغي أن يقترن ذلك بتعزيز المناقشة والتنسيق على الصعيد الوطني.

يمكن أن ينتقل محور المناقشة من مسائل التجارة والبيئة المحددة بصورة ضيقة إلى النظر المتكامل في جميع العوامل المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على عوامل التآزر وليس على عوامل التقييد. وينبغي دعم المناقشة بتحسين التحليل التجريبي. كما أن تحديد التدابير الإيجابية وتنفيذها على نحو فعال جديران بالاهتمام على سبيل الأولوية.

١٣٢ - كان اتساع نطاق المشاركة أمرا أساسيا بالنسبة إلى تحقيق التقدم في مجال وضع السياسات العامة وتنفيذ التنمية المستدامة. وينبغي متابعة النظر في أشكال جديدة من أساليب الحكم والإدارة تمثل زيادة مسؤولية الجماعات الرئيسية وإخضاعها للمساءلة.

إن دور القطاع الخاص يتزايد باستمرار. إذ أن التدفقات الكبرى للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية والى الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال تجري من خلال القطاع الخاص. ورغم أن رأس المال الخاص يمتلك إمكانية تمويل التنمية المستدامة، فإنه يتجنب بصورة نمطية حتى الآن المشاريع التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحقيق منافع بيئية واجتماعية. غير أن البلدان النامية تتيح فرصا استثمارية تولد مكاسب اجتماعية وبيئية ويمكن أيضا أن تكون مربحة إذا ما كفلت تحقيق كفاءة أكثر في توفير السلع والخدمات التي يكون مستخدموها مستعدين لدفع ثمنها (أي فرصا للكسب المطلق). وعلاوة على ذلك، فمن الضروري اشراك القطاع الخاص (الصناعة والقطاع المالي الخاص) في مناقشات السياسات الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة.

١٣٣ - إن الموارد المالية الدولية العامة لأغراض التنمية المستدامة من البلدان النامية لم تف بالالتزامات التي قطعتها البلدان المانحة على نفسها في ريو.

هناك حاجة إلى إعادة تأكيد الالتزامات المعلنة في مؤتمر البيئة والتنمية، والالتزامات المحددة بدعم المجالات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتلبية الاحتياجات الأساسية في الحالات التي وضع المجتمع الدولي فيها برامج منسقة (مثال ذلك في ميادين المياه والطاقة والغابات)، وذلك للحفاظ على مصداقية الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وتتسم ندرة الأموال المتوفرة لتمويل التنمية المستدامة بحدة خاصة في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. وذلك لأنها لا تجتذب إلا القليل من رأس المال الخاص الخارجي، وتتلقى كميات متناقصة من المساعدة الإنمائية الرسمية، والكثير منها مثقل بأعباء ديون خارجية باهظة. وقد شهدت التسعينات اتساع الفجوات بين أقل البلدان نموا وبين البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بمعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد وبالكثير من المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية.

ويبدو أن البلدان النامية التي تبنت في التسعينات سياسات سليمة ومستقرة ومنفتحة على الخارج في مجالي الاقتصاد الجزئي والتجارة (كالسياسات التي اعتمدها الكثير من البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وآسيا) تجتذب بالفعل رأس المال الخاص وتسهل عليها الاستعانة ببرامج تخفيف أعباء الديون الخارجية. إلا أن هذه السياسات تتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية مكلفة. ولما كانت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما من مصادر تمويل هذه الإصلاحات، وبخاصة في أقل البلدان نموا، ينبغي على البلدان المانحة مضاعفة جهودها للوصول إلى مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الذي استهدفه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٣٤ - لم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ الصكوك الاقتصادية الرامية إلى الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية في السلع والخدمات.

إن التبادل النشط للمعلومات بشأن الاستخدام الناجح للصكوك الاقتصادية يمكن أن يفضي إلى متابعة إدخالها في هذا المجال.

١٣٥ - هناك حاجة إلى إقامة الشراكات التكنولوجية والترتيبات التعاونية بغية تنشيط التعاون العملي بين الحكومات والصناعة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات من الحكومات والقطاع الخاص على السواء فيما يتعلق بفعالية السياسات الموضوعة لتسهيل نقل التكنولوجيا ونشرها والتعجيل بهما.

١٣٦ - إن قاعدة المعلومات التي يستند إليها صنع القرار بشأن التنمية المستدامة لا تزال متفاوتة الجودة، ويجب تعزيز إمكانيات الاستعانة بنظم المعلومات القائمة.

يلزم تحسين قدرات الحصول على البيانات من مناطق كبيرة في العالم بالمستويات اللازمة لرصد البيئة رصدا سليما. فكثير من المشاكل البيئية، مثل تغير المناخ والتصحر وانقراض الأنواع الحية، لا تتكشف إلا على مدى فترات زمنية طويلة. ولا تزال هناك حاجة ملحوظة إلى توفر البيانات والمعلومات المجهزة، مع ما يكفي من دقة التحليل عبر الزمان وعبر المكان.

١٣٧ - إن توحيد الأدلة العلمية يعد أمرا أساسيا بالنسبة إلى وضع السياسات الدولية.

ثمة ضرورة لمتابعة التعاون العلمي، وبخاصة عبر عدة تخصصات أكاديمية، بغية التحقق من الأدلة العلمية المتعلقة بالتغير البيئي وتعزيزها. وتوجد من قبل أمثلة للتعاون، مثل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والعمل الذي يضطلع به المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية. وينبغي ضمان التعليم لتلبية جميع الاحتياجات بوصفه عنصرا جوهريا آخر من العناصر المرتبطة بالتنمية كما ينبغي أن تدمج شواغل التنمية المستدامة والتكافل والسلام العالميين إدماجا كاملا ضمن إطار التعليم النظامي والتعليم غير النظامي ونشر الوعي العام.

١٣٨ - ينبغي تطبيق منظور يراعي اعتبارات الجنسين على جميع جوانب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

يعد ذلك أمرا أساسيا بالنسبة إلى تقييم المساهمة الفعلية والممكنة للنساء والرجال في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة، والتقييم الكافي لآثار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتدهور البيئي على السكان ككل. وتعد ضرورة توفر بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس من قبيل الأولويات فيما يتعلق بتيسير التحليل ووضع السياسات بصورة تراعي اعتبارات الجنسين.

رابعا - الإطار المؤسسي ودور لجنة التنمية المستدامة بعد عام ١٩٩٧

ألف - الإطار المؤسسي

١٣٩ - تتمثل النظرة الجماعية لأمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في أن مفهوم التنمية المستدامة ينبغي أن يظل إطارا لسياسة "أشمل" لكامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وينبغي أن تسهم جميع الهيئات والعمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات، في حدود ولاياتها ومجالات اختصاصها، في تعزيز التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق اتخاذ الإجراءات العملية وصنع القرارات. ويجب كذلك أن يراعى

تماما الإطار الشامل للتعاون الذي اتفق عليه المجتمع الدولي في سياق المتابعة المنسقة لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا حيث كان لها جميعا إسهام مهم في جوانب محددة من جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة.

١٤٠ - ويبدو أن الإطار المؤسسي الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما ورد في الفصل ٣٨ مناسب تماما لفترة ما بعد استعراض عام ١٩٩٧. غير أن الجمعية العامة قد ترغب في أن تنظر في دورتها الاستثنائية في أفضل الطرق الممكنة لنشر هذا الإطار في المستقبل. وترد في الوثيقة E/CN.17/1997/2/Add.28 اقتراحات أكثر تحديدا بشأن هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، فمع مراعاة طلب محدد ورد في الفقرة ١٣ (د) من قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٠، يتضمن هذا التقرير توصيات يرد بيانها أدناه بشأن دور لجنة التنمية المستدامة، في المستقبل في متابعة الدورة الاستثنائية.

باء - برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة

١٤١ - نُظم أول برنامج عمل متعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة بطريقة أتاحت النظر المتعمق في جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ كل على حدة على مدى فترة سنوات ثلاث. وجاء هذا النهج ملائما لأول دورة استعراضية. فأتاح فرصة فعلية لأن تجري اللجنة تحليلا أوليا للتغييرات والأنشطة المؤسسية وفي مجال السياسات على الصعيد الدولي والوطني و "الجماعات الرئيسية" لتنفيذ جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ واعتماد توصيات معينة لتنفيذ التوصيات المحددة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتوفير محفل لتبادل الخبرات ذات الصلة.

١٤٢ - ومع ذلك فقد بدأت تظهر بعض العيوب. إذ غصت الدورات السنوية للجنة بقضايا وتقارير عديدة. ثم إن النظر في فصول جدول أعمال القرن ٢١ كل على حدة لم يسمح للجنة دائما بدراسة الصلات بين مختلف القضايا القطاعية وتلك الشاملة لعدة قطاعات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ كما أن الروابط المشتركة بين شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال التنمية المستدامة لم تعالج دائما على نحو كافٍ. ونشأ في بعض الأحيان انطباع بوجود شيء من الازدواجية في العمل بين لجنة التنمية المستدامة والهيئات أو العمليات الحكومية الدولية الأخرى. وفي الوقت ذاته أصبح من المكرر إلى حد ما أن تجرى مناقشة سنوية شاملة للسياسات في بعض القضايا (مثل دور الفئات الرئيسية والصكوك الاقتصادية وصنع القرارات وبناء القدرات).

١٤٣ - وينبغي أن تؤخذ تجربة أول برنامج عمل للجنة التنمية المستدامة في الاعتبار عند تصميم الدورة التالية لبرنامج عملها. وعلاوة على هذا يلزم النظر في النتائج الجوهرية لتقييم التقدم الإجمالي الذي تحقق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأولويات المستقبل التي يتعين تحديدها في الدورة الاستثنائية.

١٤٤ - وفي أعقاب استعراض عام ١٩٩٧ ينبغي أن تواصل اللجنة توفير محفل مركزي لاستعراض زيادة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ولإجراء مناقشة بشأن السياسات العامة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بشكل عام. ويبدو من الضروري في الوقت نفسه أن تكفل اللجنة زيادة التركيز على القضايا التي تتطلب مزيدا من المناقشة والاتفاق حول السياسات العامة. ومن الممكن إجراء استعراضات شاملة لجميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ مرة واحدة فحسب كل عدة سنوات أو كلما اقتضى الأمر ذلك.

١٤٥ - ومن المقترح تنظيم برنامج العمل المقبل للجنة على أساس الاعتبارات التالية:

(أ) يستمر استعراض تنفيذ جميع الفصول أو المجالات المواضيعية في جدول أعمال القرن ٢١. ولكن لا يخضع للدراسة المتعمقة في عام بعينه سوى عدد محدود من الفصول أو المجالات المواضيعية. ولا تستعرض الفصول الأخرى أو المجالات المواضيعية الأخرى إلا في سياق علاقتها بالفصول أو المجالات المواضيعية التي يكون النقاش دائرا حولها. وبعبارة أخرى يمكن أن تصبح الفصول أو المجالات المواضيعية التي تختار في عام بعينه لتكون محور المناقشة المتعمقة بمثابة "نقطة دخول" إلى مناقشة أوسع تشمل صلاتها بالأحكام ذات الصلة الداخلة في فصول أخرى (من حيث الصلات المفاهيمية و/أو صلات السياسات، ومن حيث النظر في وسائل التنفيذ ذات الصلة)؛

(ب) ويمكن تطبيق المعايير التالية لاختيار القضايا التي يتمحور حولها النقاش في برنامج عمل اللجنة التالي المتعدد السنوات:

'١' ينبغي أن تكون القضايا ذات أهمية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويشمل ذلك تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتعزيز ترابط العمل على جميع المستويات؛

'٢' أن تكون القضايا بحاجة إلى مزيد من الحوار وبناء توافق للآراء قبل اعتماد الاستراتيجيات أو أطر العمل على الصعيد الدولي؛

'٣' أن تكون القضايا "مزدوجة الأبعاد" وبالتالي تتيح الفرصة للنظر المتكامل فيها؛

'٤' أن تشمل القضايا سبل التنفيذ ودور مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الرئيسية، والمسائل المتصلة بالعوامل الاجتماعية - الاقتصادية كالصحة أو الاستهلاك وأنماط الإنتاج مما يلزم أن يُعطى له دور أكبر في برنامج العمل. غير أن النظر في هذه القضايا يكون أفضل لو أدمج في مناقشة المجالات المواضيعية المحددة؛

'٥' ألا تخضع لمناقشة محورية منفصلة في هذه اللجنة القضايا التي تناولها جدول أعمال القرن ٢١ أو التي تناولتها بطريقة منهجية هيئة أو عملية حكومية دولية أخرى (المستوطنات البشرية (لجنة المستوطنات البشرية)؛ والفقر (لجنة التنمية الاجتماعية)؛ وتغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)؛ والتنوع البيولوجي (اتفاقية التنوع البيولوجي)؛ والتصحر (الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر)) بل ينبغي أن ينظر فيها من حيث علاقتها بالقضايا الأخرى فحسب؛

(ج) ولتخفيف العبء عن كاهل جداول أعمال اللجنة، ولإتاحة نظرها بمزيد من التركيز والعمق في قضايا السياسات الرئيسية، تستطيع اللجنة خلال دورتها البرنامجية التالية أن تحدد لنفسها ثلاثة بنود فنية فقط من جداول دوراتها السنوية. فهذا يتيح لها خلال السنوات الأربع التالية (١٩٩٨-٢٠٠١) أن تنظر بصورة شاملة في جميع القضايا المختارة لمناقشة متعمقة، وأن تجري في الوقت نفسه تحليلا متكاملا لجميع فصول جدول أعمال القرن ٢١. وتستطيع اللجنة في عام ٢٠٠٢ أن تجري استعراضا شاملا ثانيا للتقدم الإجمالي المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بجملته.

١٤٦ - وبصورة أكثر تحديدا، تستطيع اللجنة أن تدرج في سنة معينة ثلاثة بنود فنية في جدول أعمالها:

(أ) بند يتناول مجموعة من القضايا الشاملة لعدة قطاعات؛

(ب) بند يركز على التنمية المستدامة في قطاع من قطاعات الموارد الطبيعية؛

(ج) بند ثالث يركز على دور قطاع اقتصادي ذي صلة أو فئة رئيسية ذات صلة بالتنمية المستدامة.

وعلى سبيل المثال، يمكن تنظيم برنامج عمل اللجنة لفترة السنوات الخمس التالية على النحو المبين في الجدول أدناه.

برنامج عمل مقترح لسنوات متعددة للجنة التنمية المستدامة
للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢

دورة عام ١٩٩٨		
موضوع قطاعي للنظر المتعمق: المياه العذبة	موضوع شامل لعدة قطاعات، للنظر المتعمق: نقل التكنولوجيا/بناء القدرات/ التعليم/العلم	قطاع اقتصادي/فئة رئيسية: الصناعة
قضايا رئيسية لمناقشة متكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠	قضايا رئيسية لمناقشة متكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٦، ١٦، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٠	قضايا رئيسية لمناقشة متكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٦، ٩، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٠

دورة عام ١٩٩٩		
استعراض شامل لبرنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية:		
موضوع قطاعي للنظر المتعمق: المحيطات والبحار	موضوع شامل لعدة قطاعات، للنظر المتعمق: أنماط الاستهلاك والانتاج	القطاع الاقتصادي: السياحة
قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧،، ٨، ٩، ١٠، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٦

دورة عام ٢٠٠٠		
موضوع قطاعي للنظر المتعمق: الموارد البرية	موضوع شامل لعدة قطاعات للنظر المتعمق: المال/التجارة/النمو الاقتصادي	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الزراعة
قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠-١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠

جدول أعمال لجنة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠١		
مجال قطاعي للنظر المتعمق: الغلاف الجوي	موضوع شامل لعدة قطاعات للنظر المتعمق: معلومات لصناع القرارات	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الطاقة؛ النقل
قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٤، ٦، ٨، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠	قضايا رئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ٩، ٢٠، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٠

دورة عام ٢٠٠٢		
الاستعراض الشامل		

١٤٧ - والتوقيت المقترح للنظر في المواضيع "الرئيسية" المختلفة، يراعي الوقت الذي نُظر فيه قضايا مماثلة في لجنة التنمية المستدامة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦، والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة وسائر الهيئات الحكومية الدولية التي تتولى النظر في قضايا محددة بعد عام ١٩٩٧، والنتائج المتوقعة من

العمليات الحكومية الدولية الجارية. وقد ترغب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في أن تنظر في جدول زمني مختلف. كذلك أولي اعتبار خاص للصلات المفاهيمية بين قضايا شتى، في جملة أمور، بغية أن يوجه إلى عمل اللجنة اهتمام الوزراء وواضعي السياسات على الصعيد الوطني المسؤولين عن قطاعات اقتصادية محددة ممن قد يرغبون في حضور الأجزاء الرفيعة المستوى من دورة اللجنة في عام بعينه للمشاركة مع وزراء البيئة والتنمية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 و Corrigendum)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) توقعات السكان في العالم: تنقيح ١٩٩٦ (منشور الأمم المتحدة، قيد الصدور).

(٥) توقعات السكان في العالم: تنقيح ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.16).

(٦) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز أنشطة برنامج القوانين والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بردجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 و Corrigenda)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1، المرفق الأول.

(٩) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

(١٠) A/50/550، المرفق الأول.

(١١) A/51/116، المرفق الأول، التذييل الثاني.

(١٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.